# الجنسية والقومية في لبنان الطائفي




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# الجنسيـــة والقوميـــة

# فـــي

# لبنـان الطائفـــي

الجنسية والقومية في لبنان الطائفي

اعداد مكتب الابحاث والدراسات

في التنظيم الطليعي

عام ١٩٨٠

# اهـــــداء

الى روح الشهداء الذين قضوا في سبيل القضية العربية الكبرى .

الى روح الشهداء الذين قضوا ذبحاً وقنصاً وقصفاً عشوائياً .

الى جميع ضحايا العنصرية الانعزالية الذين قضوا ظلماً وعدواناً .

نقدّم هذه الدراسة





# تـوطئـة

الغاية من وضع هذه الدراسة هي كشف بعض جوانب الفكر السياسي للطائفة المارونية في لبنان . وإذا ما أشارت الوقائع إلى بعض ممارسات هذه الطائفة ، فليس المقصود المذهب أو العقيدة أو الدين ، بل المارونية السياسية التي انحرفت عن الخط القومي الصحيح عربياً ، اتبعت سياسة التمييز بين المواطنين داخلياً ، وخاضت حروباً ومعارك متعددة ضد جميع الطوائف للحفاظ على الامتيازات التي خلّفها لها المستعمر .

ان الغاية من هذه الدراسة هي اذن ، بحث مظاهر هذا التطور المشوّه وليس الدخول في خضم الصراع الطائفي في لبنان ، وهي إذ تهدف الى وضع لبنان على طريق الدولة الحديثة ، تفترض

مقدمة ضرورية لذلك توقف المؤامرات عليه ، تلك التي توالت وكادت ان تكون دورية ، فلبنان يشهد حرباً أهلية كل عقد من السنين .

فأما بناء لبنان على أسس سليمة بحيث يكون لجميع أبنائه بالتساوي .

وإلا فلن يكون لبنان .



# مقدمة

يمكن اعادة الأسباب البعيدة للحرب الأهلية الأليمة التي عصفت بلبنان خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وما تزال ، الى عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية عديدة ، وترسبات تاريخية تعود في العصر الحديث الى عام ١٨٤٠ ، وبالتحديد الى عهد حكم الأمير بشير الشهابي الذي أدخل بذور التفرقة الطائفية في السياسة المحلية[١] رغبة منه في الحفاظ على مركزه في الامارة ، معتمداً في ذلك على المطامع الاستعمارية لأوروبا الغربية ، التي كانت تطمع في الحلول محل الدولة العثمانية عن طريق قسمة تركة « الرجل المريض » فيما بينها ، واستغلال خبرات شعوب الوطن العربي ، وذلك عن طريق التدخل في شؤون الحكم الداخلية ، وخرقه تحت غطاء حماية الأقليات الدينية المضطهدة ، فكان من نتيجة ذلك ان استطاعت هذه القوى ايجاد نظام القائمقاميتين الطائفي في جبل لبنان عام

---

(١) لن ندرس تفاصيل الفتن الطائفية التي شهدتها هذه المنطقة في العصور القديمة ، والتي سببتها بعض العصابات اثناء حكم الامبراطورية العربية ، لأن موضوعها يخرج عن نطاق هذا البحث ، ولأن هذه الفتن أخذت واضمحلت ، خاصة بعد الحروب الصليبية ، إلا أنها عادت تبرز واضحة ابان حكم الأمير بشير : راجع كمال الصليبي ـ تاريخ لبنان الحديث ـ ص ١٦٠ و١٦١ ، وقد حاول ان يظهر التآمر الغربي مع بعض العصابات المحلية وكأنه تعاون بين نصارى الشرق والكنيسة الكاثوليكية .

١٨٤٣ ، قائمقامية للدروز وقائمقامية للموارنة[١] ثم نظام المتصرفية عام ١٨٦١ الذي أتى نتيجة المذابح الطائفية التي افتعلها اكثر من طرف داخلي وخارجي ، وأخيراً الاحتلال المباشر بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد اكتملت به المؤامرة الغربية التي استطاعت القضاء على آخر وجود عثماني في بلاد الشام بعد أن كانت قد قضمت الأجزاء الأخرى من الوطن العربي في مراحل سابقة ومتتابعة .

كان لبنان وسوريا بوضعهما وكيانهما الحاضرين من نصيب فرنسا ، وقد جاء ذلك استناداً الى اتفاقية سايكس بيكو ، هذه الاتفاقية التي ابرمها وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا من وراء ظهر العرب وضدهم في الوقت الذي كان فيه الشريف حسين مفجّر الثورة العربية حليفاً لبريطانيا ، وقد جاءت هذه الاتفاقية مناقضة تماماً لالتزامات بريطانيا السابقة لها ، كما هو ثابت من المراسلات التي تمت بين الشريف حسين وبين المعتمد البريطاني في القاهرة السير هنري مكماهون ، ابتداء من شهر تموز عام ١٩١٥ لغاية شهر آذار ١٩١٦[٢] والتي تعهدت بريطانيا بموجبها بتأييد المطالب العربية واعلان حق العرب في انشاء دولة مستقلة تضم الجزيرة العربية والعراق والولايات العربية في الدولة العثمانية (ولاية حلب وولاية سورية وولاية بيروت وسنجق لبنان وسنجق القدس) وفق الحدود التي حدّدها بروتوكول دمشق . وقد قامت الحكومتان البريطانية والفرنسية باجراء المفاوضات لاقتسام مناطق النفوذ في الولايات العربية ، التي كانت خاضعة للحكم العثماني ، في وقت كان مداد المراسلات المذكورة لم يجف بعد ، وكانت نتيجة هذه المباحثات اتفاقيات سايكس ـ بيكو الآنفة الذكر ، وقد جاءت

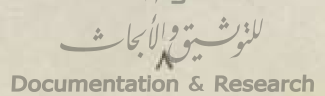
---

(١) أ ـ كمال الصليبي ـ صفحات ٨٦ وما يليها وخاصة الصفحة ٩٩ .

ب ـ جريدة السفير اليومية ـ سلسلة مقالات الدكتور ضاهر العكاوي ابتداء من تاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ .

(٢) د . عبد الوهاب الكيالي ـ الصفحات ٣٦٧ لغاية ٣٨٧ ، وفيها النص الحرفي للمراسلات .





لتكمل وعد بلفور مشكّلة مثالاً للخداع والمكر وسياسات القوة في تصرف الدول الاستعمارية[1] .

قلنا بأن الحرب الأهلية تعود لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية ، وسنركّز الآن على الناحية السياسية منها ، وخاصة على الناحية المتعلقة بمفهوم الدولة ومدى العلاقة التي تربط تكوين الدولة بالجنسية من جهة ، وبالقومية من جهة أخرى ، ذلك ان الالتباس الواقع في فهم هذين العنصرين ، واستغلال شعوبي القرن الحديث لهما ، ومحاولة التضليل العلمي والاعلامي للمعطيات التاريخية لهذه المنطقة من الوطن العربي ، قد جعلت بعض ادعياء الفكر الانعزالي ، يخلطون بين هذين المفهومين ، لخلق قومية لبنانية زائفة ، ظاهرها العلم والتاريخ ، وباطنها التعصب والعنصرية . لذلك فإننا سوف نبدأ بشرح نظريتي الجنسية والقومية ، ثم ندخل بتفاصيل قانون الجنسية اللبنانية الذي وضعه المستعمر لنستشف منه كوامن التمييز العنصري الذي اتبعه لخلق الفرقة بين الشعب الواحد وتشجيع الحركات الشعوبية التي تضمن له البقاء مستفيداً بذلك من بعض الاتجاهات الانعزالية ، هذه الاتجاهات التي رعاها ونمّاها ، وجئنا اليوم نقطف ثمراتها ، فتنة ودماراً ، دماء ودموعاً .

---

(١) د . عبد الوهاب الكيالي - ص ٨٣ وما بعدها .


umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

## أولاً : تعريف الجنسية

الجنسية رابطة سياسية وقانونية ، ينتسب المواطن بموجبها لعضوية دولة ما ويصبح بمقتضاها عضواً في الجماعة المكوّنة لركنها وهو الشعب .

يثير هذا التعريف عناصر عدة يجب توضيحها لتحديد صفة المواطنية أو التابعية ، هذه الصفة التي تلقي ضوءاً على نوعية العلاقات التي تجمع بين المؤسسة السياسية التي هي الدولة ، وبين عنصر محتواها الرئيسي وهو الشعب . هذه العناصر هي : الأرض والشعب والسلطة .

فالدولة تتألف من عناصر ثلاثة بدونها لا يكون تكوينها تاماً : **أولاً** واقع جغرافي هو الذي تبسط الدولة عليه سلطانها ويكوّن محتواها المادي اذ تمارس عليه سيادتها الاقليمية . **وثانياً** عنصر بشري هو الشعب الركن الحيوي الذي يعطي الدولة مضموناً حقيقياً لسيادتها . **وأخيراً** جسم سياسي يتمثّل بالسلطة التي تقوم بممارسة السيادة نيابة عن الشعب ، وتكون هذه الممارسة بواسطة أجهزة تمثيلية وحكومية تعتبر مندوبة عن الشعب ومسؤولة أمامه ، هذا وان فقدان أحد هذه العناصر يفرّغ الدولة من محتواها الحقيقي ، إلاّ أن العصر الحديث عرف نوعاً من الحكومات تمارس صلاحياتها خارج حدود اقليمها ؛ فيما يعرف باسم الحكومات في المنفى ، وإن كيان هذا النوع من السلطة ، يتم

الاعتراف به عادة لأسباب سياسية أو نضالية باعتبار أنه مرحلة مؤقتة للوصول الى الحكم الكامل .

أما الشعب فلا يمكن تصوّر وجود دولة بدونه ، فممّ يتألف وكيف يتم اندماجه في بوتقة واحدة داخل الدولة ؟ هذا ما يثير أهمية كبرى لجهة التكوين والعنصر ، مما يوجب تعريف ودرس القومية ومدى ارتباطها بالجنسية وبالدولة .



## ثانيـاً : تعريـف القومية

القومية رابطة تجمع بين شعب معينَ ذي حضارة متميّزة ، استقر على أرض خاصة ومشتركة ، تكوّن نتيجة تطور تاريخي مشترك .

ولا بدّ من القول في هذا المجال أن عناصر الحضارة المتميّزة تشمل وحدة اللغة والدين والمعتقد والثقافة ، وأن هذه العناصر لا تشكل معياراً دائماً لنشوء جميع القوميات ، وأنها تختلف من أمة الى أخرى تبعاً لظروف تكوينها التاريخي[1] ، والمسألة التي تهمّنا الآن تتعلق بمدى ارتباط القومية بالدولة ، وبكلمة أخرى هل ان الرابطة القومية تشكّل عنصر الشعب في الدولة ، أم أنها تفترق عنها لتتكوّن من عناصر مختلفة لا علاقة لها بهذه الصلة .

ان الحل الأمثل يحتم الربط بين القومية والدولة[2] ليجعل من شعب كل دولة أفراداً ينتمون بأصلهم وأرضهم ولغتهم ومعتقدهم الى أمة واحدة ، تربطهم أواصر الماضي وتجمع بينهم الأماني الواحدة ، على غرار ما حدث في أوروبا أثر

---

(١) أ ـ تيان ١٩٧٤ ـ ص ٦٠٤ وما يليها .
ب ـ سيف الدولة ١٩٧٢ ـ ص ١٤٠ وما يليها .
(٢) سيف الدولة ١٩٧٢ ـ ص ١٤٩ .

بدء نشوء الحركة القومية في أواخر العصور الوسطى التي نتج عنها فيما بعد ظهور دول حديثة مبنيّة على رابطة القومية ، كفرنسا وانجلترا والمانيا وايطاليا وغيرها ، حيث نلاحظ اندماج معطيات القومية بالجنسية ، لأن الأمة الواحدة توحّدت تحت ظل الدولة الواحدة ، وأصبح ارتباط المواطن بقوميته موازياً لارتباطه بدولته ، وانعكست الوحدة هذه على التعبير اللغوي الذي استعمل كلمة واحدة للتعبير عن عنصري الجنسية ( أي الرابطة بالدولة ) والقومية ( أي الرابطة بالأمة ) هي كلمة Nationalite المستمدة من كلمة Nation أي الأمّة .

إلّا أن نشوء حركة القوميات هذه لم تمنع من قيام دول تجمع شعوباً من قوميات مختلفة كان القاسم المشترك بينها عنصراً معنوياً هو الرغبة في العيش المشترك ، بالاضافة الى المصلحة المشتركة ، فمنها ما نجح أو هو قيد التجربة ، كسويسرا والولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، ومنها ما لم ينجح ، ويخوض الآن تجربة صعبة ، كبلجيكا وهي مؤلفة من شعبين : الفالون والفلامون ، وكندا وهي مؤلفة بأكثريتها من شعبين هما الفرنسيين والانجلوسكسون ( مع وجود أقلية من اليابانين والصينيين ) ، وايرلندا الشمالية وهي مؤلفة من شعبين ايضاً ، الايرلنديين الأصليين وهم بأكثريتهم من الكاثوليك ، والبريطانيين ، وهم بأكثريتهم من البروتستانت[1] .

---

(١) يكتسب الصراع في ايرلندا طابعاً طائفياً ، وهو بحقيقته صراع قومي ، ذلك ان البريطانيين قد احتلوا منذ ثلاثمائة سنة جزيرة ايرلندا بقيادة كرمويل الذي نقل اليها عدداً كبيراً من السكان الانجليز والسكوتلانديين لمحاربة الأهالي الاصليين ، وقد قام الايرلنديون بحروب تحريرية عديدة ، تمكنوا خلالها من تحرير الجزء الجنوبي من بلادهم في أوائل القرن العشرين بقيادة البطل الوطني دي فاليرا ، وأسسوا دولة ايرلندة الجنوبية وعاصمتها دبلن ، وبقي الجزء الشمالي من الجزيرة تاباً للتاج البريطاني وعاصمته المحلية بلفاست .
( جريدة النهار تاريخ ١٩٧٢/٨/١ - مقالة سمير عطا الله ) .

النتيجة التي نستخلصها من بحثنا هذا تتلخص فيما يلي :

ان الجنسية هي انتماء المواطن للدولة ، والقومية هي انتماؤه للأمة .

وعليه ، وطالما ان البحث يقتصر الآن على المسألة اللبنانية ، فإننا سوف نلقي ضوءاً على كيفية نشوء الجنسية اللبنانية ومآخذنا على القانون الذي نظّمها ، وكيف ان الحركة الانعزالية قد استغلّت نشوء الدولة اللبنانية بارادة المستعمر المنفردة لتجعل من جنسية هذه الدولة قومية مستقلّة متميزة ، وذلك خلافاً للتطور الطبيعي للأمور وخلافاً لحركة نشوء القوميات في الدول الحديثة .



umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# الفصل الأول

# الجنسية اللبنانية





# الجنسيـة اللبنانيـة

نشأت الجنسية اللبنانية لأول مرّة في التاريخ في ٣٠ آب ١٩٢٤ بموجب قرار تشريعي رقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ ، صادر عن المفوّض السامي الفرنسي ، وذلك استناداً الى معاهدة لوزان تاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٤ التي أنهت حالة الحرب بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية ونظمت في المواد ٣٠ الى ٣٦ تبعيّة الأشخاص المنتمين الى الجنسية العثمانية في السابق[1] .

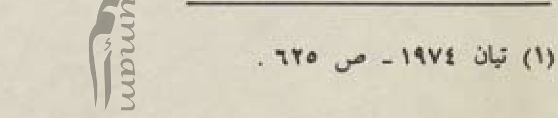
وقد جاء في المادة الأولى من القرار المذكور بأن « كل من كان من التابعية التركية مقيماً في أراضي لبنان الكبير في تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ ، أثبت حكماً في التابعية اللبنانية وعدّ من الآن فصاعداً فاقداً التابعية التركية » .

وهذه المادة قد جاءت تنفيذاً لأحكام المادة ٣٠ من معاهدة لوزان التي نصت على « ان الرعايا الأتراك المقيمين في أراضي منسلخة عن تركيا بموجب احكام هذه المعاهدة يصبحون حكماً من رعايا الدولة التي تنتقل اليها تلك الأرض وفق الشروط التي يضعها قانونها المحلي » .

والقانون المحلي الذي نظّم شروط اكتساب الجنسية اللبنانية قد صدر

---

(١) تيان ١٩٧٤ - ص ٦٢٥ .



بموجب القرار التشريعي رقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ، ويشكل الآن مع تعديلاته التشريع اللبناني بمادة الجنسية .

لنبحث الآن في الأسس التي اعتمدها القرار المذكور لاكتساب الجنسية اللبنانية ، ومآخذنا على ما ورد فيه من مبادىء تثبت اعتماد المستعمر سياسة التمييز في تكوين العنصر الرئيسي للدولة وهو الشعب .

لذلك فإننا سوف نتبع مبدئياً التقسيم الوارد في القانون وندرس أصول اكتساب الجنسية الأصلية ثم الجنسية المكتسبة .



# القسم الأول

# الجنسية الأصلية



# الجنسية الأصلية

اعتمد التشريع اللبناني مبدأ رابطة الدم بوجه عام لاكتساب الجنسية الأصلية ، دون ان يهمل مبدأ رابطة مكان الولادة في بعض الحالات الاستثنائية .

## أولا : رابطة الدم

بالنسبة لرابطة الدم ، نصّت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون بأن « كل شخص يولد من أب لبناني يعدّ لبنانياً » .

إن هذا النص يستوجب ابداء الملاحظة التالية :

إن تابعية الولد تنحصر مبدئياً بالأب الذي يحمل الجنسية اللبنانية أيا كانت جنسية والدته ، وهذا الانتساب المطلق للأب دون أية شروط ، وان كان سليما في الظاهر، يحمل في طياته خلفيات السياسة اللبنانية العنصرية التي تضمر عكس ما تظهر ، وتكسب الجنسية لكل من انقطعت اواصر الروابط الوطنية بينه وبين وطنه ، وخاصة بالنسبة لأطفال المغتربين المولودين في الخارج ، مهما تعددت درجات الولادة في الخارج ، اي مهما تعاقبت الأجيال المولودة في المغترب ، ودون ان يكون لها أي ارتباط بالوطن الأم ، على ما نلاحظ في الوقت الحاضر مع

معظم المغتربين اللبنانيين الذين فقد اولادهم علاقاتهم مع وطنهم الأم بفقدهم لغتهم وارتباط مصالحهم نهائياً بالبلاد التي استوطنوا فيها ، والذي دعا المستعمر الى تبني هذا الحلّ بشكل مطلق ، كون اكثرية المغتربين من فئة معيّنة ، يربد ضمان اكثريتها العددية على سائر المواطنين ليتحكم بواسطتها في فرض سلطته على لبنان واستنزاف خيراته ، عن طريق منح هذه الفئة امتيازات طائفية ، وقد ظنّ في حينه أن احتلاله سيدوم أمد الدهر وأن الطبقة الانعزالية التي دعمها ، سوف تبادله الدعم وتكون درعه في استمرار بقائه ، الاّ انه ما ان فرضت الظروف العربية والدولية خروجه من لبنان بعد الحرب العالمية الثانية حتى سلّم هذه الفئة الانعزالية الحكم قبل جلائه النهائي عنه ، فما كان منها الاّ أن تشبّثت بامتيازاتها ومارست منذ مطلع عهد الاستقلال سياسة التمييز العنصري ، وحاولت تعميق الخلافات بين مختلف الطوائف لخدمة مصالحها ومطامعها ، فكان من جراء ذلك الانفجار الكبير الذي عصف بلبنان خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وقد ذهب ضحيته عشرات الآلاف من القتلى والجرحى والمشوّهين ، بالاضافة الى الخراب والدمار اللذين حلاّ بالثروة الوطنية . وطالما ان البحث يقتصر على الناحية التشريعية بموضوع الجنسية ، فاننا نبرز الخطيئة الكبرى لنص المادة المذكورة ، ذلك أن رابطة المواطن بالدولة هي رابطة ولاء ، وبانتفاء الولاء يجب ان تنتفي هذه الرابطة وبالتالي فان المواطن الذي يفقد كل علاقة له بالوطن ، يجب ان يفقد جنسية هذا الوطن ، وعليه فاننا نرى على سبيل المثال أن القانون البريطاني ، لا يمنح جنسيته للولد المولود خارج اقليم الدولة ، أي في المغترب ، اذا كان والده من مواليد المغترب ، ولو كان هذا الأب بريطاني الجنسية ولم يختر أية جنسية ثانية ، لأن تكرار عملية الولادة في الخارج تضعف رابطة الفرد بالدولة التي ينتسب اليها آباؤه ، أما في لبنان ، حيث رابطة الولاء للوطن لا تدخل في مفهوم رابطة المواطن بالدولة ، وحيث الولاء للطائفة يأتي قبل الولاء للوطن ، فان اطلاق نص المادة الأولى في القانون قد جاء ليمنح

الجنسية للمولود في الخارج في جميع الحالات طالما ان الجدّ الأكبر لبناني ومهما تعاقبت الأجيال والطبقات المولودة خارج اقليم لبنان ، بل اكثر من ذلك ، فان الجنسية اللبنانية قد منحت بالانتقاء ، للمغتربين وابنائهم ممن لم يكونوا يوما لبنانيين ، الذين غادروا هذا الجزء من الأرض قبل نشوء الدولة اللبنانية ، وقبل نشوء الجنسية اللبنانية ، وهذا ما يجعل هذه الجنسية غير قائمة على اساس حقيقي من هذه الجهة[1].

## ثانيـا : رابطة مكان الولادة

اما بالنسبة للجنسية المبنية على رابطة مكان الولادة فقد جاء في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى من القرار رقم ١٥ بأنه يعدّ لبنانيا . . . :

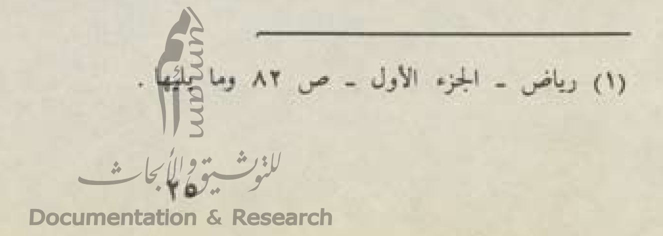
١ ـ كل شخص مولود في اراضي لبنان الكبير ولم يثبت انه اكتسب بالبنوة عند الولادة تابعية اجنبية .

٢ ـ كل شخص يولد في اراضي لبنان الكبير ، من والدين مجهولين أو والدين مجهولي التابعية .

ان هذا النص يستوجب ابداء بعض الملاحظات ؛ فالغاية من هذا النص هي منح الجنسية اللبنانية لكل مولود لا جنسية له ، بغية تفادي حالات انعدام الجنسية وما تسببه من اضطراب في المجتمع الدولي ومن اضرار بمصلحة الفرد على صعيد حقوق المواطن وعلى صعيد المنافع التي تقدّمها كل دولة الى مواطنيها . والنص المذكور ينسجم وروح التشريع الدولي الذي ساد العالم إثر الحرب العالمية الأولى الذي اراد التخلّص من آفة حالة انعدام الجنسية ،

---

(١) رياض ـ الجزء الأول ـ ص ٨٢ وما يليها .



ولأحكام معاهدة لاهاي المؤرخة في ١٢ نيسان ١٩٣٠ التي نصت في المواد ١٤ و١٥ و١٦ على ضرورة منح كل انسان جنسيّة معيّنة وفق معايير قانونية وانسانية وردت فيها ، وأخيرا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة ١٩٤٨ الذي أورد في مادته الخامسة عشرة نصا مفاده أن لكل فرد جنسيته وأنه لا يجوز حرمانه منها تعسفاً ولا منعه من تغييرها .

اذا كانت الغاية من النص ما تقدم ، واذا كان النظام اللبناني المعمول به حالياً يدّعي بأنه يحترم الانسان وحقوق الانسان ويحترم المعاهدات الدولية ، فلنلق نظرة على كيفّية تطبيق المبادىء المقررة السابقة لنتبينّ مصداقية أو عدم مصداقيّة ما يدعيه .

من المعلوم ان شطرا كبيرا من المواطنين في لبنان ، واكثرهم من الأقضية الأربعة التي ضمّت الى دولة لبنان الكبير ، لا يحمل الجنسية اللبنانية ، أو أية جنسية اخرى ، وهو معروف باسم « المكتومين » أو اصحاب « الجنسية قيد الدرس » ، ويعود وجود هذه الفئة من المواطنين لأسباب تاريخية لا مجال لتفصيلها الآن ، الاّ ان السبب القانوني الرئيسي لعدم قيدها ناتج عن عدم تقدمها امام لجان الاحصاء الذي جرى عام ١٩٣٢ لاثبات تابعيتها اللبنانية وفق الشروط الواردة في المادة الأولى من القرار التشريعي رقم ٢٨٢٥ المار ذكره أعلاه ، بسبب خوفها من أن يكون الاحصاء مدخلاً الى التجنيد الذي قاست منه الأمرين خلال الحكم العثماني ، خاصة أنّ لجان الاحصاء هذه قد اتبعت اسلوب شعبة « أخذ العسكر » التركية من حيث طريقة الاستقصاء والتحري عن السكان ودخول المنازل ومن حيث عدم سبق عملها باعلام توجيهي جدي يرشد السكان في القرى والمناطق النائية ، الى طبيعة عملها وحقيقته ، ثم انه ناتج جزئياً عن عدم تسجيل بعض الولادات من قبل الأهلين للأسباب نفسها وهي الخوف من الجندية ، وقد نتج بمرور هذه العقود من السنين تزايد افراد هذه الفئة

الكبيرة من اللبنانيين الذين لا يحملون الجنسية اللبنانية ، والمحرومين بالتالي من حقوق المواطنية وحقوق التمتع بالخدمات العامة وخاصة لجهة التعليم المجاني وتولـي الوظائف العامة والحقوق السياسية والانتخابية .

والجدير بالذكر أن سكان لبنان الذين كانوا يخضعون لنظام المتصرفية ، لم يقعوا في الخطأ نفسه ، بسبب الاعفاء من الجندية وهو الامتياز الذي كانوا يتمتعون به أثناء الحكم العثماني ، وبسبب تعمد توجيه الاعلام الحقيقي لهم وحصره بهم .

ومن المعلوم ايضا ان الفئة اللبنانية المحرومة من الجنسية تنتمي الى الطوائف المغضوب عليها من قبل المستعمر الفرنسي بسبب محاربتها له منذ بدء الاحتلال ، وغير مرغوب فيها من قبل الانعزاليين الذين يريدون لبنان لهم وحدهم دون اية مشاركة من أية فئة غيرهم ، ولهذا السبب اجتمعت مصلحة الفريقين المذكورين على خلق مشكلة لهذه الفئة المحرومة ، وعدم الاعتراف بحقوقها المشروعة ، وتركها تتخبط في دياجير الظلم والفقر والمرض ، لا لسبب الاّ انتماءها لطائفة لا تؤيد الفرنسيين . ومع ذلك فقد كان من المفروض في النص الوارد آنفا ان يقضي على هذه المشكلة من أساسها فيما لو جرى تطبيقه حسب منطوقه والغاية من ايراده في القانون ، ذلك ان الجيل الأول من المكتومين اذا تعذّر عليه الحصول على « الهوية اللبنانية » ( ولا نقول الجنسية اللبنانية ) ، لأنه يعتبر لبنانيا حكما ، للأسباب القانونية والتاريخية المذكورة اعلاه ) فبامكان الجيل الثاني منه ان يستحصل على الهوية اللبنانية استنادا الى صراحة نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى من قانون الجنسية ، ذلك ان المولودة من أب لا تابعية اجنبية له او من أب مجهول التابعية ، يعد لبنانيا بموجب القانون ، الا ان عقدة السياسة اللبنانية تدخلت ولا تزال ، في منع تطبيق القانون ، وجاءت سياسة التمييز العنصري المتبعة في لبنان ، تمنح الجنسية اللبنانية الى كل

لاجيء واجنبي اذا كان نصرانيا ( وخاصة اذا تعمد مارونيا ) ، وتمنعها عن ابناء الطوائف الاخرى من اللبنانيين حكماً ، وذلك لأن السياسة التكاثرية المتعلقة بأمن الدولة القومي تتنافى واعطاء كل ذي حق حقه ، حسب المفهوم الانعزالي للدولة الطائفية العنصرية .

كيف يمكن اذن لمثل هذه الدولة ان توافق على ضم عناصر اليها ، من شأنها ان تخلّ بالتوازن الطائفي الذي تحافظ عليه .

وكيف يمكنها الاخلال بسياسة التكاثر العددي من الداخل ، وهي تستورد المصادر البشرية الطائفية من الخارج ؟![1].

ان ممارسات السلطة اللبنانية على هذا النحو ، يضاف اليها سياسة ضم المغتربين من لون واحد[2] الى الشعب اللبناني ممن فقدوا كل علاقة لهم بوطنهم الأم وخاصة بالنسبة للأجيال المتعاقبة المولودة في الخارج كما بيّنا في الفقرة السابقة ، تثبت ان كل ادعاء بأن لبنان يؤمن بالديموقراطية ، هو قول فارغ المضمون .

فالدولة اللبنانية ، تدعي انها دولة القانون قولا ، وتمارس اعنف وسائل التعسّف فعلا .

وتدعي انها دولة العدالة والمساواة بين جميع الطوائف وتمارس سياسة التفرقة العنصرية فيما بينها .

وتزعم بان الصيغة اللبنانية الفذّة ، هي الصيغة الفريدة في العالم التي يجب الاقتداء بها في الدول ذات الطوائف المتعددة ، والحقيقة ان هذه الصيغة

---

(١) بيهم ١٩٧٧ - ص ٢١ .

(٢) فروخ ١٩٧٧ - ص ٦٠ .



تتبع اساليب الصهيونية وسياسة الشعب المختار وتميّز بين الطائفة التي تريدها من الدرجة الأولى ، وبقيّة الطوائف التي تعتبرها من الدرجات الدنيا .

وهكذا ينكشف وجه السياسة اللبنانية المعمول بها على حقيقته عند مجابهتها بقانون الجنسية الذي نحن بصدده فقط ، فكيف الحال فيما لو تابعنا تعريتها أمام باقي القوانين وباقي النظم وسائر الممارسات ، على صعيد السياسة والنيابة والرئاسة والوزارة والحكم باكمله ، مما يخرج موضوعه عن هذا البحث .





للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# القسم الثاني

# الجنسية المكتسبة


umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# الجنسية المكتسبة

اعتمد المشترع اللبناني مبدأ اقامة الأجنبي في لبنان كوسيلة لاكتسابه الجنسية اللبنانية دون أي شرط آخر ، وأضاف الى حالات التجنس حالة واحدة تخرج عن نطاق الأقامة وتتعلق بمنح الجنسية للأجنبي الذي يؤدي خدمات ذات شأن ، فقد جاء في المادة الثالثة من القرار رقم ١٥ ما يلي :

يجوز ان يتخذ التابعية اللبنانية بموجب قرار من رئيس الدولة بعد التحقيق وبناء على طلب يقدمه :

- الأجنبي الذي يثبت اقامته سحابة خمس سنوات غير متقطعة في لبنان .
- الأجنبي الذي يقترن بلبنانية ويثبت أنه اقام مدة سنة في لبنان اقامة غير متقطعة منذ اقترانه .
- الأجنبي الذي يؤدي للبنان خدمات ذات شأن ، ويجب ان يكون قبوله بموجب قرار مفصّل الأسباب .

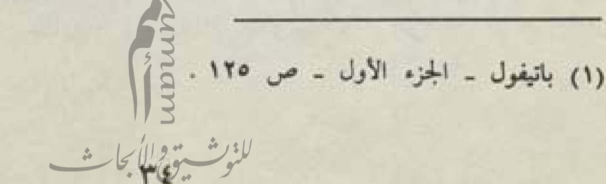
يتبين مما تقدم بأن تجنس الأجنبي بالجنسية يتم بعد اقامته في لبنان سحابة خمس سنوات أو سنة واحدة حسب الحالة ، بموجب مرسوم جمهوري يصدر بعد اجراء التحقيق وبناء على طلب يقدمه صاحب العلاقة . ويتبيّن ايضا بأن القانون لم يشترط لمنح الأجنبي الجنسية اللبنانية أي شرط يتعلق بحسن سلوكه أو بحسن صحته أو باتقانه اللغة العربية ، على خلاف القوانين في البلاد التي تحترم نفسها والتي تضع قيودا عديدة لدخول الأجانب في مجتمعها الوطني عن طريق التجنيس ، كالتشريع الفرنسي مثلا ، الذي لا يسمح بتجنيس الاجانب الا اذا اتقنوا اللغة الفرنسية ، هذا الاتقان الذي يثبت الا الأجنبي يرغب حقا الاندماج في المجتمع الفرنسي[1] فاذا ما أضفنا الى ذلك السلطة الاستنسابية المطلقة التي تتمتع بها المراجع المسؤولة لمنع او لمنح الجنسية اللبنانية دون أي تبرير او ابداء أي سبب للقبول او للرفض ، تظهر لنا بشكل جليّ أسباب اساءة استعمال السلطة التي اقترن بها عملها في مجال التجنيس .

والسؤال الذي قد يتبادر الى الذهن ، عن علل هذا الاهمال او الأغفال التشريعي لموضوع مهم كموضوع الجنسية ، بالرغم من صدور القانون من قبل المفوض السامي الفرنسي وبالرغم من ان القانون الفرنسي وضع شروط قاسية لمنح الجنسية الفرنسية ، يجد جوابه دائما في خلفيات السياسة اللبنانية ذات الطابع التمييزي على النحو الذي سبق بيانه .

فتقييد قرارات السلطة المنتدبة بموضوع التجنس يعوق سياستها في تعميق الخلافات الطائفية بين ابناء الوطن الواحد ، وتقييد سلطة رئيس الجمهورية ( التي انتقلت اليها سلطة المفوّض السامي بعد الاستقلال ) تعرقل السياسة التي اتبعتها الفئة الانعزالية للمحافظة على امتيازاتها ولتحقيق مطامعها في السيطرة على جميع مرافق لبنان عن طريق زيادة عدد الاجانب المتجنسين الذين يدعمون

---

(١) باتيفول - الجزء الأول - ص ١٢٥ .



النظام القائم والكيان الطائفي وعن طريق زيادة عدد السكان بشكل انتقائي يزيد من حدة الصراع الطائفي ويعمّقه .

كل ذلك، وقف حجر عثرة في سبيل تعديل قانون الجنسية واستبدال نظام عادل به يجعل من الجنسية اللبنانية جنسية محترمة تسودها العدالة والمساواة ، وتوجهها الرغبة في اختيار الأكثر اتفاقا والمصلحة الوطنية العامة عند ضم الأجنبي اساس الى صفوف الشعب اللبناني عبر الجنسية . أما الوضع الحالي فأن السكوت عنه - فضلا على الموافقة عليه غير ممكن ؛ اذ ان الجنسية اللبنانية الآن سلعة تجارية ، تخضع اولا لاعتبارات التمييز الطائفي بين المواطنين ، وتخضع ثانيا لقوانين العرض والطلب التجارية بحيث يحصل عليها من هو ماديا في سعة . ولا شك انه في مثل هذه الحالات لا تكون المصلحة الوطنية هي المعيار في القبول او الرفض او التجميد . وقد تفاقم الوضع في سنوات الحرب الاهلية اللبنانية الأخيرة بحيث اضطرت المؤسسات المسؤولة الى الامتناع عن اصدار هويات ، كما اضطرت الى تغيير أنظمة جوازات السفر مرارا . ومع ذلك فان اكثر الاحصائيات قربا للدقة تشير الى ان الذين حصلوا على الجنسية بغير حق في السنوات الأخيرة يتجاوز عددهم المئة الف . ان قانونا يمكن ان تتم في ظله تجاوزات بهذه الضخامة غير صالح للبقاء بأي مقياس من المقاييس المعروفة أو المفترضة .

فاذا ما أضفنا الى ذلك ، اقتران تجارة التجنيس بسياسة التمييز العنصري المتبعة ، ادركنا عمق المأساة التي تعرض لها الشعب اللبناني العربي خلال عهد الاستقلال .

أما فيما يتعلق بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة التي تجيز منح الجنسية اللبنانية للأجنبي الذي يؤدي خدمات جليلة للبنان ، فأن الحكم الاستعماري الفرنسي لم ير خدمة اجلّ من الخدمة التي يؤديها الاجانب في « الجيوش

الخاصة » لمدة سنتين حتى يمنحهم الجنسية اللبنانية[1] وكأنه بذلك يريد مكافأة الأجنبي الذي يلتحق بقواته الاستعمارية ويحارب الوطنيين العرب ، من سوريين ولبنانيين في ارضهم ، بغية اخضاعهم ، كما حصل لقوات الجيش الفرنسي التي حاربت الجيش العربي في ميسلون بقيادة وزير الدفاع البطل القومي يوسف العظمة الذي استشهد في هذه المعركة غير المتكافئة ، ليدمجه ويفرضه على المجتمع الوطني في كل من سوريا ولبنان .

أما الحكم الوطني الذي استلم مقدّرات الامور بعد جلاء القوات الفرنسية عنه ، فانه لم يجد حتى الآن الأجنبي الذي يستحق الحصول على الجنسية اللبنانية بسبب الخدمات الجلّى التي قدّمها ، وكأنه اكتفى بالاجانب الذين يشترون بطاقة الهوية اللبنانية باموالهم ، بعد ان انحدرت قيمة الجنسية اللبنانية من رابطة ولاء للوطن الى رابطة وريقة يحملها المرء للحصول على منافع مادية .

---

(١) أنشأت قوات الاستعمار الفرنسي جيشا خاصا لمساندتها في فرض احتلالها للبلاد القت عليه اسم « الجيوش الخاصة » وقد جاء تكملة « لفرقة الشرق » التي نشأت بموجب قرار وزير الحربية الفرنسي بتاريخ ١٩١٦/١١/١٥ وكانت غايته تنظيم مقاتلين في فرق مساعدة من اصل عثماني يتطوعون لمحاربة تركيا . هذه الفرقة تشكلت في قبرص ووضعت تحت امرة القيادة الفرنسية رغم انها لا تشتمل على وحدات فرنسية الا أنها كانت رصيدا للحكومة الفرنسية ( كوثراني ١٩٧٦ - صفحة ٢٥٥ ) .

هذا وتقضي الاشارة بأن الفقرة المتعلقة بتجنيس الأجنبي الذي يخدم في الجيوش الخاصة قد اضيفت الى قانون الجنسية بموجب القرار رقم ١٦٠ تاريخ ١٦ تموز ١٩٣٤ .

# القسم الثالث

# الجنسية اللبنانية والمغتربون




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# الجنسية اللبنانية والمغتربون

ان التشريع اللبناني المتعلق بتجنيس المغتربين وتشجيعهم على العودة الى وطنهم او الاحتفاظ بروابطهم مع الوطن الام ، يلبس في الظاهر مظاهر وطنية ويخفي في الحقيقة سياسة تمييزية غايتها اظهار لبنان وكأنه دولة طائفية ، اكثرية سكانها من طائفة معينة ، لها حق دمغه بطابعها المميّز المتميّز واخضاع باقي الطوائف لحكمها . وقد استطاعت هذه الفئة المتحكمة من هذه الطائفة تمويه اهدافها هذه ، الى ان انكشفت خلال الاحداث على لسان الأمين العام للجامعة اللبنانية الثقافية في العالم الذي صرّح في حينه الى وكالة الصحافة الفرنسية بما يلي : « اننا سنقتدي بما فعلته منظمات اليهود في الشتات لكي ندافع عن ثقافتنا وحضارتنا . وأضاف بأن اكثر من ثلاثة ملايين لبناني مسيحي يعيشون خارج لبنان سيقومون بتنظيم صفوفهم لمساندة اخوانهم في الدين الذين يعانون في لبنان . . . »[1] .

لقد كشف الأمين العام هذا خلفيات سياسة الدولة اللبنانية من خلال الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم التي تعمل وتستوحي في عملها أسلوب ونشاط المنظمات الصهيونية بغية انشاء الوطن القومي المسيحي أسوة باسرائيل ، وهو

---

(١) التصريح منشور حرفياً في جميع الصحف اللبنانية الصادرة بتاريخ ١٤ شباط ١٩٧٦ .

بذلك قد كرّس اهداف العدو الصهيوني في خلق الدول الطائفية في المشرق العربي ويبرر وجود اسرائيل من حيث ادعائه بأنه لا يمكن قيام الدولة الديموقراطية في فلسطين كما تريد ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بدليل فشل هذه الصيغة في لبنان .

وهذا الأسلوب في العمل ، اي في اتباع هذه السياسة في لبنان ، ليس وليد الأحداث الأخيرة أو نتيجة فورة عصبية ، بل انه سياسة مدروسة وموضوعة عن سابق تصور وتصميم[1] .

والدليل على ذلك الخطة التي وضعها الانعزاليون في السابق والتي من شأنها جعل لبنان وطناً قومياً لجميع مسيحيي الشرق ، على غرار اسرائيل التي تعتبرها الحركة الصهيونية وطناً قومياً لجميع اليهود . فمن مراجعة محاضر جلسات ندوة « المارونية ولبنان» التي انعقدت في معهد الرسل في جونيه في ١٩ ايار ١٩٧٤ ، يتبين مدى خطورة تفكير الحركة الانعزالية في تقليدها الأعمى للصهيونية ، اذ جاء فيها على لسان النائب ادوار حنين ما يلي حرفيته :

« هو ان لبنان من مدّعمات وجوده انه الوطن الروحي لجميع الشعوب المسيحية المبعثرة في رحاب هذا المشرق : كل مسيحي في العالم العربي ، وفي العالم الجار ، قبلة يتلفت، بلهف اليها ، ينقل قلبه في هضابها ، يحل آماله على حفافها ، يتمسح بها ويتبرّك . هذا المسيحي المشرقي على ارتضائه بالدار

---

(١) بيهم ـ ص ١٥ وما بعد : « . . . وكأنهم غبطوا الصهيونيين على محاولتهم انشاء وطن قومي لهم في فلسطين فوق انهار الدماء المهرقة ، فحاولوا ايضاً ان يتخذوا من الجمهورية اللبنانية وطناً قومياً مسيحياً. والتصريح الذي ادلى به غبطة البطريرك عريضة بتاريخ ١٩٣٣/٣/٩،. . . . قال ان المسيحيين لم يبق لهم وطن في الشرق كله الا لبنان . . .».

التي نزل ، وتعلقه بالارض التي سقط عليها ، والتي ستضم رفاته الى رفات احبائه ، يظل في نفسه نزوع ، كنزوع كل انسان الى اختياره ، بل كنزوع كل مؤمن الى سمائه وجنته ونعيمه ... هذا المسيحي المشرقي يظل في نفسه نزوع الى لبنان لأن فيه معتقده ، ايمانه ، شرف انسانه ، والقائد الذي يشارك ، مشاركة حميمة في قيادة الشأن العربي . فماذا عمل اللبنانيون ، والموارنة في رأسهم ، لكي يبقوا في حجم مارونيتهم ، من تصيير لبنان خليقاً بهواتف قلب ذاك المسيحي المشرقي. ومرامي آماله »[1].

لنعد الآن الى نصوص التشريع اللبناني المختص بالمغتربين وممارسات المسؤولين والسفراء اللبنانيين في بلاد المهجر ، وهي تقدم أقوى دليل على النيّات الخبيثة المبيّتة ، التي تضع مخططاتها الغرف السوداء وتنفذها الاحلاف الجهنمية في الفريق الانعزالي .

من العودة الى المادة الخامسة من القرار التشريعي رقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ الذي أنشأ الجنسية اللبنانية نرى انها ارتقبت حدوث بعض حالات فردية تتعلق بمواطنين من التبعية العثمانية يعود اصلهم الى السكان القاطنين في الاراضي التي اصبحت فيها بعد دولة لبنان الكبير ، صدف وجودهم خارج هذه

---

(١) هذه الفقرة منقولة عن نشرة «اللبناني» غير المرخصة ، العدد رقم ١٨ من ٢٢ الى ٢٨ ايار ١٩٧٦ ـ صفحة ٢ ـ وهذه النشرة تصدر عن حزب الكتائب بطريقة غير مباشرة كما هو ثابت من التحقيق الذي اجراه السيد انور خالد في شؤون فلسطينية ـ عدد ٥٦ ـ نيسان ١٩٧٦ ـ ص ٣٨ و ٤٠.

الاراضي بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ فأرادت منحهم حق اختيار الجنسية اللبنانية ، ان هم ارادوا ذلك ، شرط تقديم طلب بذلك خلال مهلة سنتين من تاريخ العمل بذلك القانون ، وكان هذا العمل ، المنسجم في روحه واحكام المادة ٣٤ من معاهدة لوزان تاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣، ينطبق على المهاجرين الذين اضطرتهم ظروف العيش الصعبة اثناء الحرب العالمية الاولى وما قبلها الى الهجرة من الأراضي التي دخلت فيما بعد ضمن دولة لبنان الكبير ، فمن الطبيعي اذن ، تخيير هؤلاء الأشخاص بين طلب الجنسية اللبنانية ضمن الشروط القانونية وبين حق الاحتفاظ بطلب جنسية الدولة التي هاجروا اليها ، ذلك ان بعض المغتربين لم يكونوا قد استحصلوا بعد على جنسية دول المهجر بسبب عدم انطباق الشروط القانونية عليهم أو بسبب عدم اكتمال هذه الشروط ، ومن غير الجائز ان يبقى هؤلاء المواطنون بدون اية جنسية ، ولذلك ترك لهم الخيار الوارد في قانون الجنسية حتى يتسنى لهم الحصول على احدى هاتين الجنسيتين ، ولم تكن الغاية يوماً ابداً تمكينهم من الحصول على الجنسيتين معاً ، كما جاءت ممارسة السلطات اللبنانية لتفعل فيما بعد على النحو الذي سوف نراه[1].

' هذه كانت غاية المادة ٣٤ من معاهدة لوزان التي كرّستها احكام المادة الخامسة من القرار رقم ٢٤/٢٨٢٥ ، فكيف طبّقت السلطة اللبنانية هذا النص .

لفهم تصرفات الدولة التي صنعتها اتفاقية سايكس بيكو ، يجب العودة دائماً الى النيات المبيتة التي خلفها المستعمر ، والتي ، لا زالت تطبق بحذافيرها

---

(١) بيهم ١٩٧٧ ـ ص ٦٨ : «ولما كانت هذه الطريقة التي سلكتها الحكومة اللبنانية قد فتحت سبيلاً لسؤ الاستعمال ، وحملت هؤلاء المهاجرين جنسيتين مختلفتين في آن واحد ، كما هو الواقع على الرغم من ان هذا الأمر مخالف لمعاهدة لوزان ولقوانين الجنسية الدولية ، وللمبادىء العامة التي اقرتها جامعة الأمم نفسها . . .».

حتى اليوم . ذلك ان هاجس الطائفة الأرقى والشعب المختار والدولة العنصرية ، كانت كلها وراء السياسة العليا التي انتهجتها الدولة اللبنانية في مضمار منح الجنسية[1] . اذ انه حين رفض عدد كبير من المغتربين اختيار الجنسية اللبنانية والعودة الى لبنان ، وفضلوا عليها جنسية الدولة التي استوطنوا فيها ، وقع الخلل الكبير في المعادلة اللبنانية القائمة على اساس تغليب طائفة معينة على سائر الطوائف ، فكان الحل الاول والمباشر لتفادي هذا الخلل تمديد مهلة الاختيار عدة مرات انتهت آخر مرة بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٥٨ ، والقيام بحملة دعاية واسعة في اوساط المغتربين من لون معين ، تدعوهم فيها الى نجدة اخوانهم في لبنان وعدم التخلي عن أصلهم وتاريخهم ، ضمن مفاهيم تعصبية مترمتة ، الا ان كل ذلك لم يؤد بالنتيجة الى أية فائدة تذكر ، لأن المغترب الذي عاش في بلاد لا تعرف معنى التعصب الديني وابتعد عن سياسة التشنج المتبعة في لبنان ، لا يمكنه ان يستجيب لصوت مغاير تماماً ، ولبيان فشل سياسة التجنيس هذه ، يمكن ايراد هذه الواقعة المعبّرة بذاتها التي حصلت في مطلع الاستقلال .

حين دعت الحكومة بعض كبار المغتربين لزيارة لبنان ، ضمن حملة دعاية حمل الجنسية اللبنانية ، فقد القى احد المغتربين خطاباً أورد فيه مدى حبّه وتعلقه بوطنه الأم وأضاف ما معناه «ان علاقته بلبنان هي كعلاقة لأبن بوالديه ، حيث واجب الاحترام والمحبة والزيارة ، أما علاقته بالبلاد التي استوطنها فهي كعلاقة الزوج بزوجته ، حيث مصيره ومستقبله ومقره .

امام موقف المغتربين المتجاهل للرغبات المحلية المتعصبة قررت الحكومة اللبنانية نقل نشاطها الى بلاد الاغتراب عن طريق وزارة الخارجية والمغتربين[2]

---

(١) -أ- بيهم ١٩٧٧ - ص ٦٦ وما بعد.
ب- فروخ ١٩٧٧ - ص ٦٠ وما بعد.
(٢) فروخ - صفحة ٥٨.

وممارسة جميع انواع الضغوط الطائفية لفرض الجنسية اللبنانية على المغتربين، واعتمدت لتنفيذ خطتها هذه، السفراء اللبنانيين المختارين من بين اعمدة الطائفية عمن كان لهم الباع الطويل في تأجيج نار الخلافات الطائفية اثناء الحكم الفرنسي وبعده، وزودتهم ببطاقات هوية لبنانية بكميات كبيرة، وطلبت اليهم عرض الجنسية اللبنانية على المغتربين، مع حق احتفاظهم بجنسيتهم المكتسبة، في موطنهم الجديد، اي مع حق الاحتفاظ بجنسيتين[1]؛ وكأنَّ ارتباط المواطن بوطنه قد انخفض الى مستوى حمل ورقة انتماء وليس الى مستوى رابطة ولاء وذلك خلافاً للمعاهدات الدولية التي كرّست دولة لبنان الكبير، وخلافاً لارادة المشترع التي ظهرت جليا اثناء مناقشة الدستور اللبناني خلال عام ١٩٢٦، اذ جاء فيها ما يلي: (جلسة ١٩ ايار ١٩٢٦).

«- **الرئيس**: المادة السادسة: ان الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون.

- **تلحوق**: لدى البحث في هذه المادة أمام اللجنة اقترحت ان يضاف اليها انه لا يجوز لاحد ان يكون تابعاً للبنان ولدولة اخرى في الوقت نفسه ولا ازال متشبثاً بهذا الرأي.

- **زوين**: هذا طبيعي ولكن الملاحظة واقعية وفي كل يوم نرى اناساً في جيب من جيوبهم تذكرة نفوس لبنانية وفي الاخرى تابعية اجنبية، ولكن هذه المسألة من صلاحية قانون الجنسية»[2].

---

١) فروخ ١٩٧٧ - ص ١٩٦٧.

٢) راجع مناقشات مجلس النواب لعام ١٩٢٦، معاد نشرها في النشرة القضائية لعام ١٩٧٠ القسم الاول - ص ١١.

هذا ولمعرفة الأهمية القصوى التي علقها الحكم اللبناني على خطوته المذكورة نفيد بأن أول سفير للبنان في اميركا اللاتينية السيد يوسف السودا قد اصطحب معه في مطلع عهد الاستقلال واثناء ولاية الشيخ بشارة الخوري لرئاسة الجمهورية ، دفعة واحدة من تذاكر الهوية بلغ عددها مائتي الف نسخة للتوزيع المجاني على ابناء المغتربين ممن لم يروا لبنان قط وممن لم يسمعوا به الا عن طريق التواتر عن آبائهم واجدادهم ، وكان يكفي لمنح بطاقة الهوية ، بل لنقل الجنسية اللبنانية، الشعور المشترك بالعداء القومي لكل ما هو عربي(١).

بعد كل هذه الاساليب والخطط التي مارسها حكم « الاقلية الخائفة» في لبنان، هل توقف هذا الحكم عن ابتداع وسائل جديدة لكسب اشخاص يحملون بطاقة هويته ، ولا نقول جنسية دولته ؛ الجواب بالنفي حتماً ، ذلك ان هذا الحكم قد ابتدع منذ اول عهد الاستقلال ، طريقة جديدة لاكتساب الجنسية اللبنانية ، صدرت بموجب القانون المؤرخ في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦ ، وقد جاء في المادة الثانية منه ما يلي :

« كل شخص من أصل لبناني مقيم خارج لبنان ولم يختر الجنسية اللبنانية ، يمكنه اذا عاد نهائياً الى لبنان ان يطلب اعتباره لبنانياً فيصدر بذلك مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ».

فأين الاصل اللبناني المقصود بهذه المادة ، واية جنسية لبنانية كانت موجودة قبل تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ ، وما هي الغاية من منح الجنسية اللبنانية الى كل لاجىء اجنبي ، اتخذ الارض اللبنانية ملاذاً له ، اذا كان من طائفة معينة ، لم تكن له ولا لآبائه صلة بالارض التي دخلت ضمن اراضي دولة لبنان الكبير

---

(١) بيهم ١٩٧٧ - ص ١٥.

التي تحددت وتعدلت بارادة المستعمر المنفردة ، دون ان يكون للشعب اي رأي في هذا التحديد او التعديل ، اذ انه من المعروف ان حدود لبنان قد تحددت بموجب قرار صادر عن المفوض السامي الفرنسي بتاريخ ٣١ تشرين الاول عام ١٩٢٠ تحت الرقم ٣١٨ ، وانها تعدلت بموجب اتفاق بين المفوض السامي البريطاني في فلسطين والمفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان بتاريخ ٨ آذار ١٩٢٣ ، فنقلت حدود، ودخل مواطنون من دولة الى اخرى وتغيرت ولاءات وانتماءات ، على الطريقة ذاتها التي كان ينتقل بها العبيد مع انتقال الملكية العقارية من مالك الارض البائع الى المالك الجديد المشتري ، دونما اي اعتبار للارادة الانسانية الحرة[1].

لنعد الى النظر في كيفية تطبيق احكام المادة الثانية من قانون ١٩٤٦/١/٣١ . لقد مارس الحكم اساليب كيفية في منح الجنسية اللبنانية لكل طارىء لا هوية له غير الانتماء الى مصالح طائفية واقتصادية معينة . حتى مأساة الأمة العربية في فلسطين عام ١٩٤٨ جرى استغلالها لتحقيق اهداف تتناقض والمصلحة العربية . ثم كانت حركات الثورة والاستقلال في الوطن العربي التي فرّت منها فئات كثيرة مستغلة بأموالها فاحتضنها النظام اللبناني ودجنها ليقوى ذاته ، ويساهم في استنزاف ثروات الأمة العربية .

## اولاً - منح الجنسية اللبنانية لكل لاجيء أجنبي

استغل الحكم الطائفي احكام المادة الثانية من القانون المذكور ليمنح الجنسية اللبنانية الى كل أجنبي هارب من وطنه الى لبنان ، بشرط واحد ، هو ان يكون منتمياً الى طائفة معيّنة . وكان الحكم اللبناني المتعصب يفتخر بذلك قائلاً ، بأن لبنان ملجأ كل لاجىء مضطهد في بلده ، وكأنه يريد أن يجعل من

---

(١) تيان ١٩٧٤ - ص ٦٢٦ وخاصة الملاحظة الاولى في أسفل الصفحة .

لبنان مأوى للخارجين على القانون لا وطناً محترماً لابنائه ، اذ كيف نوفق بين القول بأن لبنان هو بلد الحرية وملاذ المضطهدين وتمنع عن ابنائه الحقيقيين حق حمل الجنسية اللبنانية .

ان السياسة اللبنانية العليا قد عمدت في انحرافها القانوني المقصود الى اتباع التزوير العادي سبيلاً لتحقيق غاياتها ، بالتواطؤ مع طالب الجنسية الاجنبي ، الذي لا علاقة له بلبنان ولا نسب قريب أو بعيد له مع ابنائه . فكيف تم لها ذلك ؟

لقد أصدرت السلطة اللبنانية المرسوم التنظيمي رقم ۳۹۸ بتاريخ ۲۹ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ ، المتعلق بكيفية تقديم طلبات اعتبار الاشخاص من الجنسية اللبنانية ، والمستندات اللازمة لاثبات الاصل اللبناني ، وقد جاء في المادة الاولى منه ما يلي :

« على الشخص الذي يطلب اعتباره لبنانياً عملاً بأحكام المادة الثانية من قانون ۳۱ كانون الثاني ١٩٤٦ ان يبرز مع طلبه الخطي الى وزارة الداخلية ( مصلحة الاحصاء والاحوال الشخصية ) جميع المستندات التي من شأنها ان تثبت اصله اللبناني كالقيود في سجلات النفوس القديمة عنه أو عن أحد أصوله والوثائق الرسمية الصادرة عن الادارة او القضاء ، والاشارة اليه أو الى عائلته في كتب الانساب وتاريخ العائلات وما الى ذلك » .

وكانت كتب الانساب وتاريخ العائلات تعتمد كثيراً على سجلات المعمودية المحفوظة في الاديرة المنتشرة في جبل لبنان ، والى افادات مختارى القرى وكانت كتب الانساب وتاريخ العائلات تعتمد على سجلات المعمودية

المحفوظة في الاديرة المنتشرة في جبل لبنان والى افادات مختاري القرى المبنية على سجلات النفوس القديمة ، وكم من سجلات استحدثت وكم من سجلات قديمة أضيفت اليها اسماء جديدة ، وكلها كانت تؤخذ اساساً للافادات التي كان يقدمها طالب الجنسية كمستند لكونه لبنانياً ، أو لبناني الأصل ، لتعطى له الجنسية اللبنانية بأيسر سبيل .

والسؤال المطروح في هذا المجال يتناول معرفة ما اذا كان من الممكن اكتشاف هذا النوع من التزوير في المستندات ، قبل منح الجنسية أم لا .

ان اكتشاف ذلك كان سهلاً ، لو لم يكن التواطؤ متعمداً بين المسؤولين الطائفيين على أعلى المستويات وبين أصحاب السجلات المزورة ، لغايات لم تعد خافية على أحد ، والدليل على ذلك ، ان أي تحقيق بسيط في السجلات المذكورة أو أي تحقيق اداري بسيط من شأنه ان يكشف هذا التزوير الصريح الظاهر المتعمد ، بل أكثر من ذلك ، فإن المادة الثانية من المرسوم التنظيمي رقم ٤٩/٣٩٨ المنوه عنه آنفاً قد رأت ضرورة اجراء مثل هذا التحقيق اذ جاء فيها ما يلي :

« يحال الطلب الى الأمن العام في بيروت والى الدرك في الملحقات للتحقيق لدى المختار والهيئات الاختيارية وشيوخ البلدة والاشخاص المعروفين بالشهادة العدل عن صحة ما جاء في العريضة ولا سيما في الأمور التالية:

١ - هل للطالب اقرباء لبنانيون في البلدة التي يدعي الانتماء اليها وما هي صلته النسبية بهم .

٢ - هل يملك الطالب في لبنان اموالاً عقارية اتصلت اليه بطريق الارث عن لبناني » .

إلا أنه ، ويا للأسف ، لم يكتشف أي تحقيق بواسطة الأمن العام أو الدرك ، أي تزوير أو افادات كاذبة ، الا فيما ندر ، ولأسباب لا علاقة لها بالسياسة التكاثرية المتبعة ، ذلك ان الأوامر التي كانت تأتي من السلطات العليا ، تضغط على عناصر التحقيق المعتبرة من السلطات الدنيا ، فتأتي نتيجة التحقيق متوافقة ورغبات تلك السلطات بصرف النظر عن صحة انطباقها على الواقع والحقيقة ، وعلى كل حال فإننا نعلم جميعاً مدى جدية التحقيقات التي تجريها ادارات الدولة المهترئة ، وخاصة تلك التي تأتي عن طريق اجهزة الأمن العام أو الدرك ، والاسلوب المتبع لديها لتحقيق الرغبات غير المشروعة وجعل الباطل حقاً .

بعد كل الذي فعلته اجهزة الدولة الانعزالية ذات الخلفيات الطائفية ، في مضمار التجنيس غير المشروع ، هل اكتفت بما فعلت ، أم أنها تجاوزت صراحة نص أحكام المرسوم التنظيمي وروح القانون الذي أراد منع حمل جنسيتين في آن واحد ؟!

من العود الى المادة الثالثة والأخيرة في المرسوم رقم ٤٩/٣٩٨ نرى التجاوزات المقصودة التي تعمدتها الدولة الطائفية في معرض ممارستها المضرّة بحق الوطن ، فقد جاء في المادة المذكورة ما يلي :

« على الطالب أن يصرح في طلبه أو في وثيقة مستقلة أنه عاد نهائياً الى لبنان وانه مزمع على الاقامة فيه اقامة دائمة وانه مستعد لتسليم جواز سفره للسلطة المختصة لدى صدور المرسوم باعتباره لبنانياً » .

فبغض النظر عن مدى جدية طالب الجنسية في الاقامة الدائمة في لبنان ، وعن التفسير المغرض الذي يحاول بعض الفقهاء اضفاءه على طبيعة العودة

النهائية وحصر معناها بأنها بعض التصرفات التي من شأنها ان تظهر نية صاحب العلاقة الاقامة في لبنان ، وكأن الاقامة هي عمل نيات وليست عمل واقع ملموس ، فإن المادة المذكورة قد أوجبت تسليم جواز السفر الأجنبي الى السلطة المختصة ، وبمعنى آخر فإنها ألزمت بالتنازل عن الجنسية الأجنبية عند صدور مرسوم اعتبار طالب الجنسية لبنانياً ، إلّا أن السلطة المختصة هذه لم تتسلم بل انها لا تريد ان تتسلم أي جواز سفر أجنبي لأن السياسة اللبنانية المتبعة لا تمانع في تعدد الجنسية ولا تمانع في تعدد الولاء ، وهي اذ تجهل او تتجاهل بأن متعدد الولاءات لا ولاء له ، أو ان ولاءه منصب نحو مصلحته الذاتية لا نحو وطنه المختار ، فإنها تحشر في المجتمع الوطني افراداً غير ملتزمين وغير مهتمين بمصلحة لبنان بل افراداً لا لون ولا طعم ولا رائحة لهم ، مستعدين دائماً وأبداً لتغيير جنسيتهم واكتساب الجنسية التي تؤمن لهم مصالحهم الذاتية .

## ثانياً- الجنسية اللبنانية ونكبة عام ١٩٤٨

يظهر ان جميع عمليات التجنيس واعادة الاعتبار ، الصحيحة منها والمزوّرة لم تكف لخلق التوازن الطائفي بالمفهوم الانعزالي ، خاصة وان نسبة الولادات بين فئة الشعب المختار وبين سائر الفئات الشعبية كانت تزيد من اختلال التوازن لمصلحة هذه الأخيرة ، لذلك فإن الحكم لم ير مناسبة أكثر ملاءمة لتحقيق مآربه من الاستفادة من النكبة الكبرى التي حلّت بالوطن العربي عام ١٩٤٨ ، عندما احتل العدو الصهيوني معظم أراضي فلسطين وأنشأ بتآمر الاستعمار البريطاني دولة الغدر والاغتصاب المدعوة اسرائيل ، وكان العدو قد خطط قبل واثناء تنفيذ مؤامراته بتاريخ ١٥ أيار ١٩٤٨ لافتعال مجازر متفرقة في انحاء فلسطين تؤدي الى القاء الرعب في نفوس المواطنين الآمنين وبالتالي الى هربهم وافراغ الوطن المحتل من أهاليه ليتسنى له احتلال الأرض فارغة منهم واحلال الصهيونيين محلهم . وقد نجح العدو في تنفيذ مخططه بسبب عدم وعي الشعب لطبيعة

المؤامرة المدبرة ضده وبسبب تواطؤ كثير من حكام البلاد العربية مع العدو . كان من نتيجة الهجرة هذه لجوء اكثر من مليون عربي فلسطيني الى البلاد العربية وخاصة المجاورة منها . وقد استقبل الشعب العربي المهجرين الفلسطينيين وقدم لهم المساعدات طوعاً وبكل طيبة خاطر لأنهم جزء منه ولأن ما أصابهم يعتبر طعنة نجلاء توجه اليهم جميعاً ، وكان أمل الشعب العربي أن يعود الفلسطينيون بأسرع وقت الى ديارهم وأرضهم ، ولما ظهرت المؤامرة وانكشف التآمر الدولي وحتى العربي ضدهم[1] وكان ما كان من أمر الهدنة ، توالت الثورات العربية ضد الأنظمة العميلة بسبب قضية فلسطين (مما لا يدخل في موضوع هذا البحث ) وكانت الارادة العربية مصممة على عدم اذابة الشخصية الفلسطينية بعدم منحها جنسية الدول المضيفة التي لجأوا اليها ، إلاّ أن الحكم اللبناني ضرب عرض الحائط بالارادة العربية ونظر الى اللاجئين الفلسطينيين نظرة طائفية لا نظرة قومية ، وعاملهم معاملة تمييزية ، وكأنهم شعوب مختلفة باختلاف معتقدهم الديني ، لا شعب واحد له قضية واحدة، وذلك على الطريقة اللبنانية التي تنظر الى الأمور القومية بمنظار طائفي ، وهكذا قام بتطبيق احكام المادة الثانية من قانون ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦ على الفئة التي يعتقد بأنها تحقق له التوازن الطائفي المعهود واعتبرها جميعاً من أصل لبناني وأخذ يسهل لها سبل اكتساب الجنسية اللبنانية ، أو بالاحرى سبل اعادة الاعتبار اللبناني ، ولماذا لا ما دام مفهوم الانتماء اللبناني قد اصبح مفهوماً طائفياً يضم كل انسان يعتنق عقيدة الطائفة الخائفة حتى ولو كان قبرصياً يونانياً ، وقد اعتمد في ذلك أساليب تزويرية معروفة من سجلات مستحدثة وافادات كاذبة على النحو الذي سبق بحثه .

---

(١) الكيالي - ص ١٦٩ وقد جاء فيها ما يلي : وفي مقابل ذلك كله وكذلك في مقابل تلقي مساعدة مالية تعهد الامير عبد الله بعد عدة اجتماعات عقدها مع تشرشل في القدس باحترام الالتزامات البريطانية الدولية سواء منها ما كان نحو فرنسا بشأن سوريا أو نحو الصهيونيين بشأن فلسطين . .

استمرت سياسة الدولة اللبنانية على هذا النحو الى ان افرغت اللاجئين الفلسطينيين من ابناء هذه الطائفة واصبح اللاجيء الفلسطيني بعد ربع قرن من النكبة ، من الاغراب لأنه بغالبيته من المسلمين والغريب في المفهوم الانعزالي يجب طرده، خاصة بعد ان اصبحت له هوية وهويته بندقيته ، والبندقية تخل بالتوازن الطائفي والتوازن الطائفي هو عقدة عقد السياسة الانعزالية التي لا تتساهل في امور مصيرها وترتكب في سبيل ما تعتقده محافظة عليها ابشع الجرائم وقد شاهدنا ذلك خلال الحرب الأهلية التي افتعلتها القوى الانعزالية المتشنجة من الوجود الفدائي الفلسطيني ابتداء من المجزرة البشعة التي نفذتها بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥ .

بعد كل هذه الأساليب التي اتبعتها السياسة الطائفية في لبنان ، هل توصلت السلطة المتسلطة الى التوازن الديموغرافي الذي يؤمن لها السيطرة الكاملة على مرافق البلاد واستنزاف خيرات لبنان بحجة المحافظة عليه وعلى الكيان والنظام والتراث والثقافة والصيغة الفريدة وأخيراً لا آخراً على الشرعية . هذا ما سوف نجيب عليه في الفقرة التالية .

## ثالثاً- الجنسية اللبنانية والثورات العربية بعد عام ١٩٤٨

يظهر ان كل جهود الفكر الطائفي قد فشلت امام الفيض التكاثري العددي للطوائف المعتبرة من الدرجة الثانية بنظر الطائفة المؤلفة من الشعب المختار . فكيف السبيل الى ردم هذه الهوة والاصوات بدأت ترتفع منذ بدء عهد الاستقلال تطالب بالاستفتاء وتوزيع مناصب الدولة ومراكزها الحساسة على الطائفة الاكثر عدداً .

ان نظاماً كالنظام اللبناني يصر على اعتماد الطائفية سبيلاً للحكم بدلاً من الاعتماد على الكفاءة بصرف النظر عن الطائفة ، لم يأل جهداً في البحث عن مصادر بشرية تعينه على تجاوز المحنة التي تعرض ويتعرض لها من جراء طلب

الاستفتاء ، وقد جاءت الاحداث بعد نكبة فلسطين لتسهل عليه مهمته الشاقة هذه ، فعلى أثر الثورات المتتالية التي عصفت بالمنطقة وخاصة في الاقطار العربية المجاورة لفلسطين ، وقيام انظمة عربية ثورية وتقدمية لجأت الى تدابير لاعادة توزيع الثروة الوطنية عن طريق تأميم مصادر الثروات القومية ، أخذت الفئات المستغلة التي امتصت دماء الشعب الكادح تهرب الى البلدان التي تسمح لها بمتابعة دورها ، وان نصيب لبنان من هذه الفئة كبيراً ، كبر النظام المركنسيلي فيه الذي يسمح للسمكة الكبيرة بأكل السمكة الصغيرة وقد رأى الحكم اللبناني في هذا النوع من البشر خير داعم لنظامه الاعجوبة ، خاصة ، ان القسم الاكبر منه يدين بمبادئه الطائفية المتعصبة ، فما كان منه الا ان لجأ الى المادة الثانية من قانون ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦ وأدخل هؤلاء الهاربين من نظام العدالة الاجتماعية الى نظام الاستغلال الحر في لبنان ملكوت الجنسية اللبنانية ، هذه الجنسية التي اصبحت مع الوقت قادرة على استيعاب كل شارد وهارب ولص ومتآمر وعاجزة عن اعادة الاعتبار الى ابناء لبنان الحقيقيين الذين حرمهم نظام الصيغة اللبنانية الفذة من حقهم في الانضواء تحت راية بلدهم .

أما النتيجة الطبيعية لهذه السياسة الرعناء التي اتبعها الحكم اللبناني خلال خمسين سنة من وجود لبنان وبعد ثلاثين سنة من الاستقلال ، فكانت الخراب والدمار والهلاك وهدم البيت المزخرف من الخارج المبني على اوهام الاقتصاد الحر والذكاء اللبناني الخارق والاشعاع وما اليه . وقد ساهمت السياسة التكاثرية للسكان على النحو الذي عرضناه في تأجيج نار الحرب الأهلية اذ ادت الى شرخ عميق في العلاقات بين مختلف فئات الشعب .

اننا اذ نكتفي الآن بما تقدم من عرض سيئات سياسة التمييز العنصري المتبعة في قانون الجنسية ، فإننا ننتقل الى بحث كيفية استغلال نشوء الدولة اللبنانية ومن ثم الجنسية اللبنانية ، للزعم بوجود قومية لبنانية مبنية على أسس طائفية .


umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# الفصل الثاني

# القومية والجنسية اللبنانية




للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# القومية والجنسية اللبنانية

سبق عند بحثنا تعريف القومية ان اوردنا مثل الدول الأوروبية التي نشأت وتركزت على أسس الوعي القومي ، اي على أساس انتماء المرء الى امته بصرف النظر عن معتقده الديني . ذلك ان اوروبا كانت في القرون الوسطى رازحة تحت نير الكنيسة الكاثوليكية التي تحكمت بالشعوب الاوروبية وطغت على الأمراء والحكام الوطنيين باسم الدين وباسم السلطة الالهية ، وكانت البابوية وهي رمز الكنيسة مركز الحكم الحقيقي لمختلف بلدان اوروبة واستمر الوضع كذلك الى ان وعت الشعوب ذاتيتها وتحررت من سلطة الكنيسة التي كانت تمثل في ذلك الحين الرجعية والاقطاعية ، وكان السبب الحقيقي لهذا التحرر هو الوعي القومي والشعور الوطني الذي ساد الشعوب الأوروبية ، وبذلك نشأت الدول الاوروبية الحديثة على أسس قومية بعد أن كانت مبنية على أسس دينية وتغيرت النظم السياسية في هذه البلاد وأصبح الحكم فيها ديمقراطياً بعد ان كان تيوقراطياً .

لم يتوقف التطور البشري عند هذا الحد من العلاقات الدولية ، بل انه تجاوز الفكرة القومية الى الفكرة الاممية التي أتت بها الثورة الاشتراكية في مطلع القرن العشرين ، وبصرف النظر عن مدى نجاح او فشل هذه الفكرة ، نلاحظ ان المجتمع الانساني قد تطور من النظام القبلي الى النظام الديني ثم الى النظام

القومي فالنظام الاممي .

هذا ما حدث في المجتمع الدولي عبر العصور ، فما الذي حدث عندنا في لبنان .

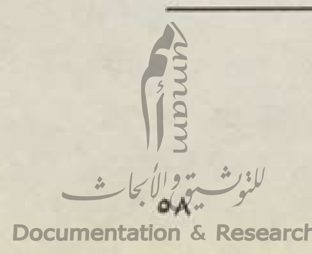
ان ما حدث ويحدث في لبنان ، فيمثل محاولة لخلق مسار معاكس تماماً لحركة التطور الطبيعي في العالم !

فالدولة نشأت نتيجة ارادة المستعمر الذي فرضها بالقوة ، وقد حاولت القوى الطائفية عندنا استخراج قومية مستقلة من هذه الدولة[1] ، ثم انها تجاوزت كل حد وشطحت في تطرفها الى ان وصلت الى ارساء قواعد هذه القومية على أسس طائفية ، وبذلك نرى بأن الفكر الانعزالي قد انتقل من طور بناء الدولة الى فكرة القومية ، ومن فكرة القومية الى الأساس الديني الطائفي لها ، فإذا ما قارنّا بين تطور الفكر اللبناني الرجعي وبين تطور المجتمع الدولي الذي سار من الدين الى القومية فإلى الدولة تبين لنا عقم الفكر الانعزالي الذي سار في اتجاه معاكس لطبيعة سير الامور ، وقاد لبنان الى الوراء ، وانتقل به من طور الدولة المنظمة الى مجتمع القبائل المتناحرة ، وباختصار فإنه عاد بلبنان الى الوراء .

هذا وسوف نبين بتفصيل كيفية حصول هذا التطور في تفكير المسؤولين عن رسم السياسة العامة في لبنان .

---

(١) بيهم ١٩٧٧ - ص ٢٢ .



# القسم الأول

# لبنان : صناعة فرنسية




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# لبنـان : صناعة فرنسية

بتاريخ اول ايلول ١٩٢٠ أعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير تنفيذاً لارادة الحكومة الفرنسية المنتدبة التي يمثلها[١] وأصدر في اليوم ذاته القرار رقم ٣٣٦ الذي عهد بالسلطة التنفيذية الى موظف فرنسي اطلق عليه اسم حاكم لبنان الكبير وجعله مسؤولاً امام المفوض السامي عن السلامة العامة[٢].

وقد جاء اعلان قيام دولة لبنان الكبير ووضعها تحت الانتداب الفرنسي استناداً الى قرار مجلس الحلفاء الاعلى المنعقد في سان ريمو المتخذ بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٠[٣]، هذا القرار الذي تأسس على اتفاقية سايكس - بيكو التي جرى بمقتضاها اقتسام المنطقة العربية بين الدولتين الاستعماريتين، بريطانيا وفرنسا[٤] واعتبارها مناطق نفوذ واستغلال لهما، رغم العهد الذي قطعتاه على نفسيهما بالموافقة على قيام دولة عربية موحدة، ورغم اتفاقية حسين - مكماهون التي سبق الاشارة اليها وبناء عليه قامت الجيوش الفرنسية باحتلال سوريا ولبنان

---

(١) كمال الصليبي ص ١٥٨ .

(٢) أ - كمال الصليبي ص ٢٠٩ .

ب - فيليب حتي ص ٥٩٦ وما بعدها

(٣) كمال الصليبي - ص ٢٠٨ .

(٤) راجع كيفية توزيع الحصص بين الدولتين في تاريخ فلسطين الحديث - الكيالي - ص ٩٢ .

بتاريخ ٧ تشرين الأول سنة ١٩١٨ ، أي بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة ، وكانت الجيوش البريطانية قد سبقتها الى ذلك خلال الحرب ودخلت القدس في ١٩١٧/١٢/١١[١] .

وبعد ذلك ، اي بعد الاحتلال قام المستعمر بفرض تقسيم سوريا الطبيعية الى دويلات صغيرة ورسم حدودها حسب اهوائه ومصالحه دون الالتفات الى رغبات السكان الذين أبدوا معارضة قوية لكل تقسيم ، ومن المفيد ان نعيد حرفياً قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الذي انعقد في القدس خلال الفترة الممتدة بين ٢٧ كانون الثاني والعاشر من شباط ١٩١٩ لتثبت كيف ان قيام الدويلات العربية ، ومنها لبنان ، قد جاءت نتيجة ارادة المستعمر وبالقوة العسكرية دون استفتاء السكان .

١ ـ اننا نعتبر فلسطين جزءاً من سوريا العربية اذ لم يحدث قط ان انفصلت عنها في أي وقت من الاوقات ، ونحن مرتبطون بها بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية .

٢ ـ ان التصريح الذي أدلى به المسيو بيكو وزير خارجية فرنسا وقال فيه ان لفرنسا حقوقاً في بلدنا مبنية على رغائب ومطامح السكان ليس له اساس ، ونحن نرفض جميع التصريحات التي أدلى بها في الخطاب الذي ألقاه في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩١٨ ، لأن تمنياتنا ومطامحنا تنحصر في الوحدة العربية

---

(١) أ ـ الكيالي ـ ص ٨٣ وما بعدها ، ص ١٠٣ .
ب ـ الصليبي ـ ص ١٢٠٤ .

والاستقلال التام .

٣ ـ بناء على ما تقدم ، اننا نعرب عن رغبتنا بأن لا تنفصل سوريا الجنوبية او فلسطين عن حكومة سوريا العربية المستقلة وان تكون متحررة من جميع انواع النفوذ والحماية الاجنبيتين .

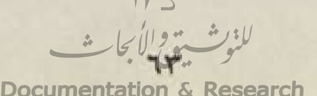
٤ ـ وفقاً للمبدأ الذي وضعه الرئيس ولسون واقرته معظم الدول الكبرى نعتبر كل وعد صدر أو معاهدة عقدت فيما يتعلق ببلادنا ومستقبلها لاغيين وباطلين ونحن نرفضهما .

٥ ـ ان حكومة هذه البلاد ستطلب العون من صديقتها بريطانيا العظمى اذا دعت الحاجة الى احداث تحسين او تطوير في البلاد شريطة ان لا ينتقص ذلك من استقلالها أو تؤثر في الوحدة العربية بأي شكل من الاشكال ، كما أنها ستبقى على علاقات طيبة مع الدول الحليفة[١] .

وكانت غاية المؤتمر هذا ابلاغ صوت السكان العرب الى مؤتمر السلام المنعقد في باريس والى جميع الدول المعنية وخاصة بريطانيا وفرنسا وذلك بعد تصريح الرئيس ولسون الذي كان قد ذكر بأن مؤتمر السلام يستند الى مبادىء اساسية اهمها : تأمين الحرية للشعوب التي تحررت من النير التركي والغاء المعاهدات السرية التي عقدت اثناء الحرب ، ووعد الشعوب باختيار نوع

---

(١) الكيالي ـ ص ١٢٧ .



الحكومة التي يرغبونها لأنفسهم[1] إلا أن الاستعمار مهما تغيّرت صوره واشكاله وأبطاله فهو واحد لا يتغيّر . فانجلترة وفرنسا في الوقت الذي كانتا تعترفان فيه للعرب بالاستقلال كانتا تنفذان اتفاقية سايكس ـ بيكو ، اتفاقية خيانة العهد والشرف بالرغم من جميع الادعاءات الكاذبة والتصريحات العلنية .

عندما تكلمنا عن سورية وقلنا بأن فلسطين هي الجزء الجنوبي منها ، نتساءل الآن عن حدود هذا الجزء من الوطن العربي لمعرفة الدويلات الصغيرة التي انبثقت عنه نتيجة التآمر الدولي عليه ، لذلك فاننا نعود الى اعمال الجمعية التأسيسية التي اقرت مشروع الدستور السوري في العام ١٩٢٨ لنرى بأن هذه الحدود تمتد من جبال طوروس حتى العريش ، وهي الحدود التاريخية لبلاد الشام بحسب تحديدات الجغرافيين والمؤرخين القدماء وعلى الاخص سترابو[2] هذا وان حدود سورية هذه مطابقة للخريطة المنشورة في كتاب عزيز الاحدب عن «فخر الدين ـ مؤسس لبنان الحديث في الصفحتين ١٠٠ و١٠١ وقد جاء فيها بان هذه الحدود هي حدود لبنان الكبير في عهد الامير فخر الدين الثاني الكبير » . ولنا عودة الى هذا الموضوع بالذات ، عند بحثنا مسألة تزوير تاريخ لبنان الحديث . انما الذي يهمنا الآن ذكره ، هو ان سورية الطبيعية تشمل اراضي كل من الدويلات التالية التي صنعها الاستعمار الغربي بعد الحرب العالمية الأولى وهي : سورية ولبنان وفلسطين والاردن ، وعليه فان الدولة اللبنانية ، جزء لا يتجزأ من سورية ، سورية العربية ، وقد جرى تحديد حدودها من قبل السلطة المنتدبة الفرنسية .بالاتفاق مع بريطانيا خلال عام ١٩٢٠، ثم جرى تعديل هذه الحدود خلال عام ١٩٢٣ بالطريقة ذاتها كما سبق وبيّنا آنفا ، كل ذلك تم والشعب العربي في هذه المنطقة واقع تحت نير الاستعمار يحارب من أجل

---

(١) الكيالي ـ ص ١٢٧ .

(٢) راجع مقالة الدكتور ادمون رباط في عدد جريدة النهار الخاص بالدستور اللبناني ، الصادر في رأس السنة ١٩٧٥ وخاصة الملاحظة رقم ٢٩ ـ ص ٤٣ .



استقلاله ويعقد المؤتمرات والاجتماعات ويرسل الوفود الى مؤتمر السلام للتعبير عن ارادته ، والمستعمر ماض في مؤامرته لا يثنيه عن عزمه شيء ولا يؤخره في تنفيذها تصادمها مع اماني الشعب ومصالحه ، عندها وعند ما يئس الشعب من هذه المؤامرة لجأ الى السلاح ليدافع عن ارضه واستقلاله ، وهكذا كانت الثورة السورية خلال عام ١٩٢٥ ، والتي شملت اراضي دويلات سوريا الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ، وكانت قد انطلقت اولا من جبل الدروز ثم امتدت الى دمشق فحمص وحماه والبقاع ومرجعيون ، فكشّر المستعمر الفرنسي عن انيابه ، وقرر القضاء على الثورة الشعبية بقوة الجيوش المحتلّة ، كما هو ثابت من خطاب المفوض السامي هنري دو جوفنيل الذي القاه بتاريخ ٤ كانون الأول ١٩٢٥ في المجلس التمثيلي اللبناني وقد جاء فيه ما يلي :

« قلت بالامس لكي تنقل كلماتي الى اقاصي حدود البلاد المشمولة بالانتداب : السلم لمن يريد السلم والحرب لمن يريد الحرب ، وبهاتين العبارتين قد حددتُ خطة عمل ، سوف لا يستطيع الاشخاص ولا الاحداث اكراهي على الحيدة عنها »[1] .

مما تقدم ، يتبين بأن دولة لبنان الكبير قد نشأت بموجب اتفاقية سرية عقدها وزيرا خارجية فرنسا وبريطانيا وقد تم تنفيذها بقوة الجيوش الاجنبية المستعمرة ، وكرست حدود دولة لبنان بموجب ارادة المستعمر ايضا ، فهل توقف دور السلطة المنتدبة عند هذا الحد ، ام انها استمرت في التدخل بتفاصيل تنظيم الحياة السياسة التي نشأت بفعل قيام الدولة الجديدة .

للجواب على هذا التساؤل يجب الرجوع الى صك الانتداب الصادر عن

---

(١) مقالة الدكتور رباط في عدد النهار رأس السنة ١٩٧٥ - ص ٤٠ .

عصبة الامم عام ١٩٢٢ الذي حدد صلاحيات الدولة المنتدبة وكيفية تفسير سلطات الاحتلال لهذه الصلاحيات بشكل منحرف ، فقد جاء في المادة الاولى منه ما يلي :

« سيضع المنتدب خلال ثلاث سنوات من تاريخ ابتداء الانتداب قانونا اساسيا لسوريا ولبنان ، على ان تشترك في اعداده السلطات المحلية ، وان يأخذ هذا القانون في الاعتبار حقوق جميع الاهلين القاطنين في هذه الاقاليم ومصالحهم وأمانيهم ، وسيتضمن هذا القانون الطرق الكفيلة بتسهيل تقدم سورية ولبنان تدريجيا ، لكي تصبحا دولتين مستقلتين ، وفي انتظار وضع القانون الاساس موضع التنفيذ فان ادارة سورية ولبنان ستسير وفقا لروح الانتداب الحاضر . وسيسعى المنتدب الى تحقيق الاستقلالات المحلية ، على قدر ما ستساعده عليه الظروف » .

وعليه كان على السلطات الفرنسية المنتدبة ان تضع القانون الاساسي بالاشتراك مع السلطات المحلية خلال مهلة ثلاث سنوات تنتهي في ٢٩ ايلول ١٩٢٦ ، ذلك ان مجلس عصبة الامم قد اعتبر ان الانتداب على سورية ولبنان قد دخل حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٢٣/٩/٢٩ ، تنفيذا لقرار مجلس العصبة المذكورة المتخذ خلال دورته المنعقدة في لندن في ١٩٢٢/٧/٢٤ ، هذه الدورة التي جرى فيها اصدار « اعلان الانتداب » على هذين البلدين . والغريب في الامر ان تكون الدولة المنتدبة قد عمدت عندئذ الى وضع هذا القانون الاساسي ، ليس في لبنان وسورية ، انما في باريس وعلى يد الفرنسيين مباشرة

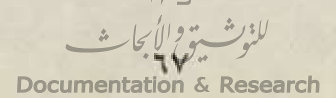
من دون اشراك اي لبناني او سوري معهم[1] ، وقد حدث ذلك عندما ألغت الحكومة الفرنسية خلال عام ١٩٢٤ لجنة برئاسة النائب جوزف بول بونكور وهو من رؤساء الوزراء السابقين ، وعضوية بعض الموظفين وعلماء القانون ، لوضع القانون المذكور وكان المفوضص السامي دو جوفنيل قد طلب الى معاونيه اعداد مشروع دستور مستوحى من النظام الفرنسي يتناسب والظروف المحلية[2] . ثم جاء بعده المفوض السامي الجنرال ساراي الذي اكمل المهمة وأعد مشروعا ارسله الى حكومته في باريس ضَمَّنَهُ بعض المبادىء التي رأى تطبيقها في سورية ولبنان[3] .

ولم يكن للسلطات المحلية من دور حسب مفهوم المفوض السامي الا دور الاجابة على بعض الاسئلة التي سبق له ان طرحها افراديا على بعض الموظفين ورؤساء الطوائف والنواب ورؤساء اهم البلديات وبعض الشخصيات ممن اعتبرهم من السلطات المحلية بالنظر الى ثقافتهم ومكانتهم الاجتماعية . اما الهيئات التمثيلية المنبثقة عن الشعب والمفروض فيها ان تكون المصدر الأول للتشريع ، فانها كانت مستبعدة كل الاستبعاد ، لان السلطة المنتدبة كانت تخشى اثارة التيارات الوطنية في الرأي العام المناهض لها ، عند مناقشة الدستور .

بعد وضع الدستور في فرنسا ، عمدت السلطة المنتدبة الى تغطية تجاوزاتها لصك الانتداب باجراء تمثيلية ، تظهر فيها السلطات المحلية بمظهر الجهة التي وضعت الدستور ، فدعت المجلس التمثيلي اللبناني للاجتماع بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٢٥ في دورة استثنائية لدرس القانون الاساسي واستصدرت منه قرارا

---

(١) مقالة الدكتور رباط في عدد النهار رأس سنة ١٩٧٥ .
(٢) الملاحظة رقم ٣٨ .
(٣) الملاحظة رقم ٣٩ .



بتأليف لجنة دستورية من اثني عشر عضوا[1] برئاسة رئيسه موسى نمور ، وقامت هذه اللجنة بتعيين لجنة فرعية ثلاثية لوضع مشروع الدستور بالاتفاق مع المفوض السامي وبمساعدته . فوضعت اللجنة المذكورة مشروعها او تبنت بالحقيقة مشروع الدستور كما وضعه المفوض السامي الجنرال ساراي بعد ان ادخلت عليه بعض التعديلات الطفيفة المتعلقة ببعض الامور الداخلية و والمحلية كالامتيازات الطائفية والكيان وحقوق اللبنانين وحرياتهم الواردة في مقدمة الدستور ، والتي يرجح انها من وضع ميشال شيحا[2]. انجزت اللجنة عملها في اواسط شهر ايار سنة ١٩٢٦ ، وعلى اثر ذلك ، طلب حاكم لبنان الكبير ليون كيلا من رئيس المجلس التمثيلي دعوته الى جلسة استثنائية لاعداد الدستور اللبناني واقراره ، وانعقد المجلس المذكور بتاريخ ١٩ ايار ١٩٢٦ وبدأ بدرس ومناقشة المشروع بحضور مندوب المفوض السامي[3] الذي استمر شخصيا او بواسطة احد اعوانه في حضور جلسات مجلس النواب حتى نهاية الانتداب لاسباب لا تخفى على احد .

كانت مناقشات المجلس التمثيلي عبارة عن مسرحية[4] جرى خلالها فرض

---

(١) اعضاء اللجنة كانوا : شبل دموس وعمر الداعوق والامير فؤاد ارسلان وميشال شيحا ويوسف سالم وجورج زوين وبترو طراد وروكز ابو ناضر وصبحي حيدر وعبود عبد الرزاق وجورج ثابت ويوسف الزين ، وقد انتخبت اللجنة بعد حين شبل دموس مقررا لها ( راجع الملاحظة ٩ من مقالة الدمتور رباط في عدد النهار . . . رأس سمة ١٩٧٥ . ) .

(٢) مقالة الدمتور رباط ـ عدد النهار ـ رأس سنة ١٩٧٥ ، ص ٤٠ .

(٣) كان السيدان سوشييه وسولومياك مندوبي المفوض السامي اثناء مناقشات مشروع الدستور ، وقد توليا دور « المرشد » للنواب ودور الحارس على صلاحيات الانتداب ( الملاحظة ٨ لمقالة الدكتور رباط في النهار . )

(٤) A Lapierre: Le mandat français en fyrie Chèse Paris 1936 - Page 90

B - Mohamed Majzoub - L'indépendance libanaise Chèse Ain-en-Provence 1956.

راجع الفصل المتعلق بوضع الدستور اللبناني .

مشروع الدستور بقوة « حضور مندوبي المفوض السامي » اذ أنها اقتصرت على تأكيد الحماية الفرنسية لحدود لبنان كما أرادها المستعمر في المادة الأولى منه والتي ورد فيها أن « لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ ، أما حدوده فهي المعترف له بها رسميا من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية ومن لدن جمعية الامم وهي التي تحده حاليا « وقد جرى تثبيت دور المفوض السامي المطلق في حكم لبنان بموجب مواد أدخلت في صلب الدستور وخاصة المواد ( تسعين الى مائة واثنين ) ، واعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية ( المادة الحادية عشرة ) واعتبار العلم الفرنسي علما لبنانيا مموها بأرزة في منتصفه لاثبات أن لبنان هو صنيعة فرنسا وابنها المدلل ومحميا من قبلها . ( المادة الخامسة ) . اما الاعتراضات التي قدمها النواب الوطنيون واعترضوا فيها على الحاق المحافظات الاربعة بجبل لبنان وفرض قيام دولة لبنان الكبير وعدم اجراء استفتاء للشعب ليقرر مصيره بنفسه[1] ، واما الاعتراضات التي قدّمها الشعب الى المفوض السامي اثناء اجراء الاستفتاء الشعبي حول الدستور والتي رفض بموجبها فرض الكيان اللبناني ورفض الاجابة على الأسئلة الموجهة اليه والتي تشكل بمجموعها تدليلا صريحا على عدم رغبته في الانضمام الى الكيان المصطنع الذي فرضه الجنرال غورو ، وخاصة بعد معركة ميسلون حيث تم التغلب بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٠ على الجيش العربي بقيادة شهيد الامة العربية وزير الدفاع يوسف العظمة[2] . واما رغبة الشعب الاكيدة في الانضمام الى الدولة العربية بقيادة

---

(١) مناقشات مجلس النواب حول الدستور معاد نشرها في النشرة القضائية ١٩٧٠ ـ القسم الأول ـ ص ٣ وما بعدها وخاصة ص ٧ .

(٢) أ ـ مقالة الدكتور رباط في صحيفة النهار ـ العدد السنوي الصادر رأس سنة ١٩٧٥ ـ ص ٥٢ الى ٥٧ .
ب ـ صليبي ـ ص ٢٠٩ .

الشريف حسين التي أعلنت في آن واحد في بيروت وجبل لبنان بالذات[1]. اما ذلك كله فلم يكن له من وجود في ذهن دولة الانتداب وفي ذهن مفوضها السامي الذي اكتفى باعتماد مناقشات التأييد التي صدرت عن بعض النواب من عملائه ورفض كل كلمة تعبر عن حقيقة اماني الشعب الرافضة للحلول الاستعمارية . وعليه فقد جرى سلق الدستور سلقا سريعا ، وانتهى المجلس التمثيلي من دراسته بعد ثماني جلسات متتالية عقدها يوميا قبل الظهر وبعده ، بناء على رغبة المفوض السامي المستعجل الذي اراد نشره قبل سفره الى باريس . وكانت آخر جلسة له عقدت يوم السبت الواقع في ٢٢ ايار ١٩٢٦ وانتهت في الساعة الاولى والنصف صباحا . وفي اليوم التالي ، اي يوم الأحد الواقع في ٢٣ ايار ١٩٢٦ ، وضع المفوض السامي الدستور اللبناني موضع التنفيذ واصبح ساري المفعول منذ ذلك الوقت .

## ماذا نستنتج من كل ما تقدم ؟

ان دولة لبنان قد انشئت بالقوة لأول مرة في التاريخ ابتداء من عام ١٩٢٠ ، وفُرض وجودها على الصعيد الدولي ابتداء من تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ .

ان حدود لبنان وكيانه الحالي ، هي جميعا من صنع الاستعمار الغربي

---

(١) أ ـ الصليبي ـ ص ٢٠٥ : اعلن مجلس ادارة المتصرفية برئاسة حبيب باشا السعد انضمام متصرفية جبل لبنان الى الدولة العربية وجرى رفع العلم العربي على سرايا بعبدا خلال شهر تشرين الأول عام ١٩١٨ .

ب ـ كوثراني ـ صفحة ٢٩٩ : ... وفي بيروت قام رئيس البلدية عمر الداعوق بمحاولة تنظيم حكومة عربية محلية ما لبثت ان تعززت بوصول شكري الايوبي على رأس حامية تتألف من ١٠٠ جندي ( في ٤ تشرين الأول ) ، فرفع العلم العربي على مبنى البلدية ، واتخذت الخطوة ذاتها في بعبدا . فرفع العلم العربي على السراي وبعث مجلس الادارة من جديد برئاسة حبيب باشا السعد ».

المتمثل في حينه بالقوتين الدوليتين ، فرنسا وبريطانيا .

ان الدستور اللبناني وبالتالي النظام اللبناني هما من صنع الدولة الفرنسية المنتدبة التي فرضت ما تريد فرضه دون استفتاء الشعب او اعتماد مبدأ تقرير المصير .

ان لبنان بكيانه ونظامه ودستوره ، لا هو أبدي ولا هو سرمدي ، بل هو نتاج زواج غير شرعي تم بين بريطانيا ، وربما كانت هي الأب ، وبين فرنسا ، وهي الأم الحنون ، التي ربت طفلها المدلل تربية انعزالية متعصبة ، نقطف ثمارها اليوم ، خرابا ودمارا ودماء ودموعا .

ومع ذلك فان الفريق الآخر ذا الاهداف الطائفية المبنية على أسس عنصرية ، يريدنا الاعتراف بالكيان والاستمرار بتطبيق ما يسميه قدس الاقداس ، أي هذا الثالوث المؤلف من الدستور والنظام والكيان ، فاما ان يقبل الشعب بما يفرض والا فالحرب والقتل والذبح على الهوية .

فهل توقف الفكر الانعزالي عند هذا الحد من الانحراف ، وهل اكتفى بقيام الدولة التي أوجدها الاستعمار وأرادها له كيانا طائفيا رجعيا ، وهل رضي بسياسة التمييز العنصري التي طبقها خلال نصف قرن من عمر الدولة والتي أمنّت له مركزاً ممتازا في لبنان سمح له باستغلال موارده واستنزاف خيراته .

ان الحرب الاهلية اللبنانية تدل على ان آفاق المشروع الانعزالي اكثر حلكة واسوداداً من كل ما توقعناه وتوقعه العرب جميعا . وقد انتقل من مرحلة الانتماء للدولة المصطنعة اي من الجنسية ، الى مرحلة الانتماء للامة الوهمية اي القومية .



# القسم الثاني

# لبنان من الجنسية
# الى القومية الزائفة




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# لبنان من الجنسية الى القومية الزائفة

اذا كانت الدولة اللبنانية وبالتالي الجنسية اللبنانية لم تكن موجودة اطلاقاً عبر أي مرحلة من مراحل التاريخ[1] وبدأنا نسمع بها لاول مرة ابتداء من تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ ، فان القومية اللبنانية الزائفة لم تكن اقل اصطناعاً من الدولة اللبنانية نفسها، ذلك ان القوى الانعزالية التي رأت في حضور السلطة المنتدبة فرصة تاريخية لها ، أرادت ان تستغل الوجود لمصلحتها وان تستفيد من المطامع الاستعمارية لتحقيق مآربها الذاتية، فقامت بتقديم الخدمات التي يبتغيها المستعمر الفرنسي ، وحققت له جميع ما طلبه منها على جميع الاصعدة ، سواء لجهة طعن حركة التحرر العربي التي كانت تحارب الاحتلال[2] ، او لجهة استغلال موارد البلاد وثرواتها . ولقاء ذلك قام الاستعمار الفرنسي الذي وجد في هذه القوى ضالته المنشودة وذراعه الامينة في تدعيم ركائزه وسيطرته على البلاد ، بتبادل المنافع معها ، وقدم لها خدمة لقاء خدمة ، وألف معها شركة غير شريفة لتحقيق اهداف غير مشروعة ، وأهمها ايجاد المؤسسات التربوية واعداد العناصر الفكرية التي تهدف الى ضرب القومية العربية في الصميم وذلك عن طريق سلوك طريق معاكسة لمجرى التاريخ ، وخلق قومية مستقلة متميزة عن

---

(١) الصليبي - ص ١٢ و ص ٢٨ .

(٢) بيهم - ص ٢٠ وما بعد : محاربة الانفصاليين للاتحاد العربي .

محيطها الطبيعي بعد خلق الدولة الانفصالية التي ارادها المستعمر شوكة في صدر الوطن الأم، وكأي شيء اصطناعي حاول الفكر الانعزالي ايجاد المبررات الاصطناعية لابراز معالم القومية اللبنانية التي ارادها بديلاً نهائياً عن القومية الاصيلة ولجأ في سبيل تحقيق ذلك الى تزييف التاريخ وابراز المعالم المحلية الخاصة وكأنها تشكل الاساس في بناء القومية الوهمية التي ارادها . وعليه قامت مؤسسات الانعزالية بدراسة التاريخ دراسة موجهة وضالّة ، وأصدرت الكتب والنشرات والدعايات التي تسند مظاهر القومية المدسوسة الى أسس حضارية مأخوذة من حضارة مشرقنا العربي ، وأخذت تعيد وتكرر مزاعمها حتى يقتنع غير المقتنع بحججها وأباطيلها .

ومن أهم الركائز التي اعتمدها الفكر الانعزالي لتكريس القومية اللبنانية الزائفة ، محاولته ارساء قواعدها على أسس ظاهرها العلم وباطنها التآمر ، فالقومية كما سبق وذكرنا عند تعريفها رابطة تجمع بين شعب واحد له حضارة متميزة نشأت واستقرت على ارض خاصة ومشتركة الخ ، وقد أخذ الانعزاليون بهذا التعريف بغية الوصول الى ذلك التحريف ، ولجأوا الى تاريخ هذه المنطقة وبحثوا في ثناياه عن شعب استوطن الارض التي يبغون اقامة قومية مستقلة ومتميزة لها ، فلم يجدوا غير الفينيقيين شعباً سكن هذه الارض وانطلق من شواطئها ليبني له مستعمرات تجارية على طول شواطىء البحر الابيض المتوسط، فكان الشعب الفينيقي تلك « اللقطة» الفريدة التي تمسكوا بها، لانه استوطن الساحل الشرقي للمتوسط مثلهم ، ولأنه توجه في تعامله مع الغرب مثلهم أيضاً، وهؤلاء كأجدادهم الفينيقيين من دعاة الهجرة، والهجرة الى الغرب دائماً ، ومن دعاة الافتخار بالاشعاع الفكري المنتشر في جميع انحاء المعمورة انطلاقاً من هذه الارض الصخرية ذات الارادة الصخرية .

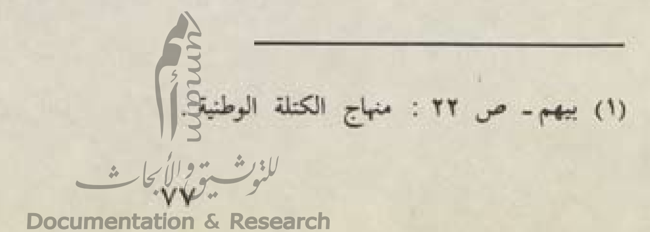
نعم ، ان هذا الشعب الذي استوطن هذا الجزء من الارض منذ آلاف

السنين ، منقطع الجذور ولا علاقة له الشعوب التي سكنت هذه المنطقة من قبل او من بعد ، فلا هو من أصل سامي ولا هو انطلق من شبه الجزيرة العربية ضمن احدى الموجات التي صدّرتها خلال العصور المتوالية ، بل انه هبط بالمظلة من السماء وأفرز بعد آلاف السنين هذا الشعب المختار صاحب الحضارة الفريدة التي قطفنا ثمارها المرة خلال الحرب الأهلية اللبنانية وما نزال .

لم يكتف الانعزاليون بما تقدم، بل انهم ثابروا وكابروا وبحثوا عن بطل حديث العهد ونسبوا اليه تاريخ لبنان الحديث وجعلوه رائد القومية اللبنانية الزائفة، وهو بالحقيقة منها ومنهم براء ، انه الامير فخر الدين المعني الثاني، ذلك الامير العربي الاصيل ، الذي لم يخطر في باله يوماً اقامة دولة عنصرية كالتي يفكر فيها الانعزاليون ، ولم يعمل على فصل أي جزء من امارته عن الجسم العربي والاسلامي كما يفعلون اليوم . ومع ذلك فان الثقافة الانعزالية والمثقفين الجدد من اساتذة وتلامذة هذه المدرسة المنحرفة قد ملأوا الدنيا صخباً وضجيجاً بأصلهم الفينيقي وببطلهم اللبناني وكتبوا واستكتبوا بعض الانتهازيين تاريخ قوميتهم الاشعاعية ، وصدرت خلال ربع القرن الأخير مؤلفات عن حضارة سابقة عمرها عشرة آلاف سنة لم يسمع التاريخ بها من قبل واستحدثت عبارة «القومية اللبنانية »[1] لاضفاء الصبغة العلمية على المنجزات المغرضة للانعزالية، الا ان وقفة قصيرة امام معطيات هذه الاوهام، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أباطيل هذه الادعاءات الفارغة من كل مضمون حقيقي، ذلك ان الفينيقيين، وهم شعب سامي يعود الى ذات اروقة العرب ، قد استوطنوا الساحل الشرقي للبحر المتوسط، الذي أصبح اليوم بفعل الاستعمار الغربي ، دويلات صغيرة تحمل اسم سوريا ولبنان وفلسطين . وأن إمارة الأمير فخر الدين الثاني امتدت

---

(١) بيهم - ص ٢٢ : منهاج الكتلة الوطنية.



من شمال خليج الاسكندرون الى غربي العريش [1] وهذه الامارة اصبحت بفعل التقسيم الاستعماري الحديث تحمل اسم دويلات عربية هي ايضاً سورية ولبنان وفلسطين بالاضافة الى الاردن .

فاذا كان اللبنانيون هم أحفاد الفينيقيين ، وكان الأمير فخر الدين هو بطلهم ومؤسس لبنانهم الحديث ؛ أفلا يعني ذلك أيضاً ان السوريين والفلسطينيين والاردنيين هم أحفاد هذه السلالة ذاتها، واذا كان هؤلاء الأخيرون عرباً وبلادهم عربية وقوميتهم عربية ، أفلا يعني ذلك ان اللبنانيين هم مثلهم عرباً ، شعباً ودولة وقومية، واذا كان أدعياء القومية اللبنانية يزعمون أن اللبنانيين ليسوا عرباً وان الفلسطينيين والسوريين والاردنيين «غرباء» عنهم لانهم من سلالة مختلفة ومتميزة ، أفلا يعني ذلك ان الفينيقيين ليسوا اجداد اللبنانيين وان الأمير فخر الدين ليس أميرهم ، واذا كان هؤلاء وأولئك من أصل واحد وكان بينهم خلاف حول انتمائهم القومي ، أفليس الاستفتاء الشعبي الحر هو الذي يقرر بالنهاية حقيقة نوع هذا الانتماء . واخيراً ، اذا كان الانعزاليون يريدون فرض القومية الانعزالية كما فرضوا الدولة الانعزالية، فان التاريخ سوف يصحح مساره يوماً ، وما فرض بالقوة سينهار بالقوة .

إن كل ما أتى به الفكر الانعزالي خلال ربع قرن من الزمن لا يخرج عن كونه بناء من الفخار، ولا يصمد امام الحقائق وسينهار امام اقل هزة من رياح التغيير التي بدأت تعصف بهذا الجزء من الوطن العربي .

ان الامثلة القليلة المذكورة آنفاً، ما هي الا غيض من فيض للنشاطات غير البريئة التي يصطنعها أرباب المدرسة الانعزالية لأكمال مؤامرتهم . وقد كان بالامكان تخصيص دراسة واسعة حول موضوع القومية اللبنانية الزائفة ووسائل

---

(١) عزيز الاحدب - فخر الدين مؤسس لبنان الحديث ص ١٠٠ و ١٠١.

التزوير المعتمدة لفرض نجاحها بالقوة لولا ان هذه الوسائل تدخل ضمن اختصاص المؤرخين مما يخرج موضوعه عن بحثنا الحاضر ، ولولا ان المؤرخين المخلصين للعلم وللتاريخ قد تصدوا للعبث الانعزالي وفضحوا اساليبه واهدافه العنصرية ، ووفروا علينا مؤونة الرد المفصل على اباطيل الحركة الانعزالية واحابيلها[1]

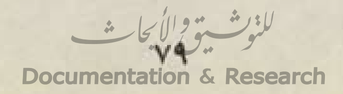
الا انه من المفيد في هذا المجال الاشارة الى نبذة من تاريخ لبنان الحديث الذي يثبت بما لا يدع مجالاً للشك دور سكان جبل لبنان الحقيقي في اليقظة القومية العربية ، وعقم الفكر الانعزالي في التنكر لتاريخه الحديث القريب، فقد جاء في كتاب «الحرب في سبيل الاستقلال» لمؤلفه سمعان خازن بأن يوسف كرم قد راسل الامير عبد القادر الجزائري وعرض عليه التعاون في سبيل انشاء الامبراطورية العربية المستقلة برئاسة الامير وذكر له في احدى رسائله «بأنه لدى سقوط الحكومة العثمانية يتلقانا الأجانب بالارث عنها ولا يعود يستطيع الجنس العربي ان يتحد تحت راية واحدة . . .» وفي رسالة تالية يقول يوسف كرم «وعندئذ نعلن بصوت واحد الى سائر الامم المتمدنة بأننا نحن ايضاً أمة واحدة متمدنة وقوة واحدة مرتبطة بقانون واحد . . .»[2] . وفي كتاب «سطور من الرسالة» لمؤلفه عادل الصلح، جاء بأن الأمير عبد القادر تلقى من يوسف كرم رسالة وهو في المنفى قال له فيها بأن «ليس من سبيل لانقاذ البلاد العربية الا اتحادها تحت راية» «الامير ورئاسته ومن أجل الوصول الى هذه الغاية يقترح ان يرسل الأمير وفوداً الى العواصم الاوروبية تسعى فيها لتحقيق هذا الطلب ، ثم

---

(١) أضواء توضيحية على تاريخ المارونية ـ د . زكي النقاش ١٩٧٠ .

(٢) أ ـ سمعان الخازن ـ الحرب في سبيل الاستقلال «صفحة ٣٣٥».

ب ـ نشرة صوت النمور «غير المرخصة عدد ٦ تاريخ ٢٠ ايار ١٩٧٦ . ص ٢٠ ـ بقلم ابو وائل وهذه النشرة تصدر عن حزب كميل شمعون المسمى «حزب الوطنيين الاحرار.



يدعوه لبثّ فكرة الاستقلال والاتحاد بين القبائل العربية، ويقترح عليه كذلك الاتصال برجال الحكومة العثمانية لايجاد حلول يتفق عليها الفريقان واذا لم يتم الاتفاق بينهما فانه يدعو الامير للعمل على سلخ البلاد العربية عن جسم الدولة العثمانية وانه ليس من هو أجدر منه للقيام بهذه المهمة . . . وانه في سبيل تحقيق هذا الهدف على استعداد للتضحية بحياته اذا دعت الحاجة الى ذلك، خدمة للصالح العالم»[1].

وتستمر حركة القومية العربية على يد الكتاب اللبنانيين على ذات الوتيرة، ففي كتاب «يقظة العرب» لمؤلفه جورج انطونيوس، ذكر الكاتب بان جمعية سرية قد انشئت في بيروت خلال عام ١٨٧٥ اشتهرت فيما بعد بعنفها ضد الاتراك «وكان اعضاؤها يلصقون المناشير على الجدران ليلاً في المدن الشامية من وقت لآخر فتترك صدى عظيماً في اوساط الناس . وقد اتهم مدحت باشا بأنه وراءها او يحمي رجالها او يتغاضى عنهم . كانت الملصقات هذه تظهر عام ١٨٨٠ ، وكل منشور ينتهي ببيت من قصيدة ابراهيم اليازجي التي ألقاها في الجمعية العلمية السورية تنبهوا واستفيقوا أيها العرب . . .» وتستمر النزعات التحررية والحركات الاستقلالية تنمو وتتعاظم إبان حكم السلطان عبد الحميد بفعل الاقلام اللبنانية المهاجرة لاسيما في القاهرة والاسكندرية وباريس ، حتى أن أبرز دعوة قومية تحررية عرفها العرب في مطلع هذا القرن كانت صدور مؤلف مشهور بالفرنسية ، للكاتب اللبناني نجيب عازوري عام ١٩٠٥ وعنوانه «يقظة الأمة العربية في آسيا» وفي هذا الكتاب يدعو المؤلف صراحة الى انشاء دولة عربية مستقلة[2].

---

(١) عادل الصلح ـ سطور من الرسالة ١٩٦٦ ـ ص ١٠٦ ورسالة كرم منشورة بصرفيتها في الصفحات التالية ، هذا وان رسائل يوسف كرم تثبت عمق ايمانه بالوحدة العربية

(٢) أ ـ صوت النمور ـ عدد ٦ تاريخ ٢٠ أيار ص ٢٠ ـ بقلم ابو وائل .
ب ـ البرت حوراني ـ صفحات ٣١١ وما بعد.

ان الفكر الانعزالي يتجاهل هذه الحقائق من تاريخ لبنان ، ويتحايل عليه ويحرّفه بغية انجاح مؤامرته بل انه يزيد على ذلك ويحاول ابراز تناقض جديد بين مفهوم الامة العربية وبين المفهوم المستحدث للأمة اللبنانية، كما سنرى فيما بعد ، الا ان جميع محاولاته قد باءت بالفشل لأن التاريخ لا يرحم العملاء والحقائق لا تقبل التزوير .

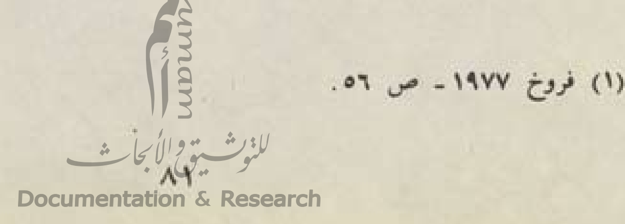
بعد كل الذي جرى خلال نصف قرن من المؤامرة على الوطن العربي ، هل توقف الاستعمار الخارجي المغطى داخلياً بالحركة الانعزالية عن متابعة مؤامراته .

أبداً ، لأن النبتة التي غرسها قد كبرت وازدهرت واصبح لها كيانها وامكانياتها المستقلة التي تؤمن لها سبل الحياة المؤقتة ووسائل الدعم الذاتي آنيا .

ذلك ان الدولة المفروضة بالقوة قد أثبتت القومية الانعزالية، وهذه الأخيرة قد ازدادت تزمتاً وضاق صدرها حتى عن استيعاب مواطني الدولة التي أنبتتها، فراحت تبحث عن كيانها داخل مضمون طائفي ضيّق، وأخذت تبني أسسها على قواعد دينية ، وبذلك فانها انزلقت من اطار القومية الانعزالية الى اطار القومية الطائفية[1] راجعة بذلك الى الوراء ممعنة في سيرها المتخلف ، مخالفة احكام التطور الطبيعي لنشوء الدولة الحديثة والقومية العلمية ، على النحو الذي سنراه فيما يلي من البحث .

---

(١) فروخ ١٩٧٧ - ص ٥٦ .





# القسم الثالث

# لبنان من القومية الزائفة
# الى الطائفية




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# لبنان من القومية الزائفة الى الطائفية

إن الفكر الانعزالي لم يقف عند حد في مساره نحو تدعيم ركائز القومية اللبنانية الزائفة، لان المد العربي قد أخذ يهز أركان الكيانات الركيكة التي انشأها الاستعمار الغربي ، فكان من الطبيعي حسب منطق الحركة الشعوبية اللبنانية ان تلجأ هذه الاخيرة الى تبني المفهوم الطائفي للقومية، لتصل الى النتيجة ذات المفهوم التآمري التي تربط القومية اللبنانية بالدين المسيحي، والقومية العربية بالدين الاسلامي، للقول بأن اللبنانيين الصميمين او بالأحرى الموارنة المسيحيين، ليسوا عرباً طالما أنهم غير مسلميـن . ومن المؤسف ان يكون من دعاة هذه الفكرة ومن مطلقيها، كبار المفكرين من الانعزاليين الذين تولوا مناصب تربوية عالية في الدولة. والدليل على ذلك ان رئيس الجامعة اللبنانية الأسبق وأحد أعمدة الجبهة اللبنانية ، فؤاد افرام البستاني ، قد أدلى بتصريح صحفي الى مندوب احدى النشرات الانعزالية جاء فيه ما يلي :

«المشكلة تكمن في لبنان . فالمسلمون يريدونه عربياً . والمقصود من ذلك اسلامياً لا عربياً والمعركة اليوم هي بين لبنان «اللبناني » «ولبنان الاسلامي» وأول مظهر من مظاهر النفاق هو لجنة الحوار التي لم تفعل اكثر من اضافة كلمة «العربي » الى اسم

لبنان، وعروبة لبنان ليست مطلب رجال السياسة فقط بل هي مطلب كل مسلم، اذ ان الاسلام دين ودولة . . . وتاريخياً كلمة الأمة العربية تعني الأمة الاسلامية، فهي مرادفة لها وفي الدساتير العربية لا وجود لكلمة «أمة» واما الدستور اللبناني فهو الوحيد الذي وردت فيه كلمة «الأمة» اللبنانية ولا وجود فيه لاي مدلول ديني فد ستورنا علماني لذا كان الاجدر بالمطالبين بعلمنة الدولة أن يعوا ويعيشوا حقيقة هذا الدستور قبل المتاجرة بالعلمانية . وبما ان العلمانية تتنافى والاسلام هل يريدون تطبيقها في لبنان على المسيحيين دون المسلمين»[1].

بصرف النظر عن المغالطات والاغراض المشبوهة والمفاهيم غير الصحيحة التي وردت في التصريح المذكور ، اذا كان هذا المفهوم الخاطىء للقومية العربية قد أتى على لسان مثقف كبير كفؤاد افرام البستاني، فلا عجب اذن إن رأينا جيلاً كاملاً من تلامذته ـ وقد أعماهم التضليل والتوجيه المغرض ـ قد لجأ الى اعلان حرب افناء ضد كل ما هو عربي وضد كل من هو عربي ، لان خلفيات هذه الكلمة تعني في ذهنهم معنى متزمتا ذا مدلول عدائي مستمد من التاريخ المنحرف للفكر الانعزالي . والغريب في أمر المثقف المذكور أنه قرن القومية العربية بالدين الاسلامي، وخجل أو تخاجل عن ربط القومية اللبنانية الزائفة بالدين المسيحي أو بالأحرى بالطائفة المارونية، وكأنه بذلك يريد أن يضفي الصيغة العلمية او العلمانية على المفهوم الطائفي للقومية اللبنانية فقط ، الا ان متابعة الفكر الانعزالي في مختلف نشاطاته تكشف بدون مواربة او إبهام المفهوم الطائفي لهذه

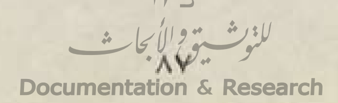
(١) التصريح منشور في : صوت النمور- العدد ٦ - الاربعاء ٧٦/٥/٢٠- ص ٨ و ٩.

القومية المصطنعة. فقد ورد على لسان النائب ادوار حنين وهو زميل فؤاد افرام البستاني في «الجبهة اللبنانية»، ومن منظري الفلسفة اللبنانية، اثناء ندوة «المارونية ولبنان» التي عقدت في معهد الرسل في جونيه بتاريخ ١٩ ايار ١٩٧٤، والتي سبقت الاشارة اليها ما حرفيته :

> «حدثني صديقي المغفور له بركات بركات فقال : عندما كان يبحث في لبنان ، فجر السنة ١٩٢٠ في ما يجب ان يكون عليه العلم اللبناني، حجمه ، شكله والوانه ، انتصب في القاهرة على قمة جريدة الأهرام لبناني كبير، داوود بركات، يكتب في افتتاحيته ليعلن : فيم يختلف اللبنانيون ؟ علم لبنان يجب ان يكون جبة راهب لبناني. فلو ان داوود بركات بعث اليوم حيا، فهل كان يعيد ما قال ؟ وبالايمان ذاته الذي كان ايمانه يومذاك !. . . بل بعد السنة ١٩٧٤، في ضوء حقيقة لا تقل عن الشمس سطوعاً وصفاء ضياء هي : ان الموارنة للبنان لا ان لبنان للموارنة »[١].

أما البيان الرسمي الصادر عن الجبهة اللبنانية بتاريخ ١١ حزيران ١٩٧٦ ، المؤلفة آنذاك من رئيسي جمهورية هما سليمان فرنجية وكميل شمعون ومن نائب ووزير سابق وركن انعزالي هو بيار الجميل ، ومن قاتل بلباس راهب هو القسيس شربل القسيس ، ومن مسؤولين ومفكرين انعزاليين متفرقين ، فيعتبر أسطع دليل على المضمون الطائفي للمفهوم اللبناني للقومية، لأنه وهو

(١) نشرة اللبناني غير المرخصة ـ العدد ١٨ ـ ص ٣ وقد سبق الاشارة الى هذا المرجع عند بحث مسألة : الجنسية اللبنانية والمغتربون .



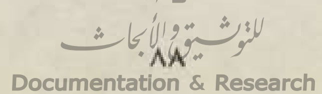
الصادر عن قمة المارونية في لبنان ، يربط بشكل لا لبس فيه بين الدين والدولة وبين العروبة والاسلام ، فقد ورد فيه بأن تدخل البلاد العربية في لبنان بغية وضع حد للمأساة التي يتخبط فيها من جراء الحرب الأهلية التي افتعلتها القوى الانعزالية ، يعتبر ، « حرباً جديدة تشن على لبنان وأنها ( أي الدول العربية ) تشن عليه بمقاصد محض دينية تعصبية انتقامية ، تقوم بهذه الحرب بعض الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ضد واحد منهم وهو الوحيد الأوحد الذي يختلف دين رئيسه عن دين الأعضاء الآخرين جميعاً . . » وان الجبهة سوف تستعين بأية قوة عالمية[1] لدفع هذه الحرب الجديدة الأكثر قذارة من تلك عن حياض لبنان . . . وانها تعتبر ان في ذلك موجباً لدعوة لبنان الى الانسحاب من جامعة الدول العربية لأن الجامعة تكون قد أصبحت . . جامعة العرب المسلمين دون غيرهم .

ويظهر ان هذه النزعة الطائفية للقومية اللبنانية لها جذور تاريخية بدأت منذ قامت فرنسا بتحريض الموارنة على سلوك طريق الضلال للوصول الى مآربها قبل وبعد فتنة عام ١٨٦٠ ، فقد أورد الكاتب كمال الصليبي في كتابه « تاريخ لبنان الحديث » بأن « الاوساط الفرنسية التي عارضت قيام هذا النظام في الاصل ( نظام المتصرفية ) ترفض الاعتراف به كحل نهائي للقضية اللبنانية . وعمدت هذه الاوساط الفرنسية الى تشجيع الموارنة على الفوز بقدر اكبر من الاستقلال ، فدعمت موقف يوسف كرم وشجعت الموارنة على اعتباره المثل الأعلى للبطل اللبناني . وهكذا نشأت عند الموارنة ، حول شخص يوسف كرم ، فكرة القومية اللبنانية المسيحية[2] ، فكان نموها ، وتشجيع الاوساط السياسية والدينية

---

(١) أثبتت الوقائع فيما بعد ان هذه القوة هي قوة العدو الصهيوني وقد شاركت قوات الجبهة اللبنانية الجيش الاسرائيلي في احتلال جنوب لبنان خلال شهر آذار ١٩٧٨ .

(٢) ان موقف يوسف كرم كما هو وارد في كتاب كمال الصليبي فيه تحريف لموقف يوسف كرم



الفرنسية لها وجهاً من وجوه هذه الحقبة في تاريخ لبنان . . ثم أضاف بأن النبرة المسيحية التي تميزت بها وطنية الموارنة لم ترق الدروز ، فقد رأى الوطنيون الموارنة لبنان ملجأ للنصارى ، يشجعهم على ذلك مؤلفون اوروبيون أمثال الأب هنري لا منسي اليسوعي الذي درّس التاريخ في جامعة القديس يوسف في بيروت وتقدم بنظرية لبنان الملجأ »[1] .

فهل بعد هذا الوضوح في التعبير مجال للالتباس حول معنى القومية اللبنانية الزائفة ومفهومها في الفكر الانعزالي .

ان هذا الجنوح في التفكير ، بالاضافة الى كونه خطوة الى الوراء ، فإنه يخدم نظرية الصهيونية العالمية التي تود غرس دويلات طائفية صغيرة محيطة باسرائيل ، مبنية على أسس قومية دينية[2] تبريراً لوجودها وتعزيزاً لكيانها المصطنع ، وعليه فإن الحركة الانعزالية المتآمرة تجد حليفاً لها ومثلاً يقتضي به ، هي الحركة الصهيونية[3] ، ولا صحة أبداً للادعاءات المعاكسة التي يتشدق بها الانعزاليون كذباً ورياء ، والدليل على ذلك مواقف الاحزاب والجبهات الانعزالية التي ظهرت خلال الحرب الاهلية في لبنان ، وخاصة بعد القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية بتاريخ ٩ حزيران ١٩٧٦ للتدخل العسكري بغية وضع حد للنزف الدموي وللخراب، فقد أصدرت جبهة حراس الأرز الانعزالية

---

الحقيقي ، الا ان المؤلف يُعبر عن حقيقة موقف فرنسا الاستعمارية التآمرية من القضية العربية وموقف بعض الموارنة المتنكر للعروبة منذ القدم .

(١) كمال الصليبي - ص ١٥٢ - ١٥٧ .

(٢) الكيالي - ص ١٣٣ .

(٣) فروخ - ص ٥١ وما بعدها : أدلى سيادة المطران اغناطيوس مبارك بحديث بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٦ قال فيه « لو سمعت لجنة التحقيق الانجليزية - الاميركية صوت لبنان الحقيقي لكانت سمعت ذلك الصوت يعلن مؤازرة العمران اليهودي في فلسطين ومؤازرة الصهيونية باعتبارها شعاراً للتقدم . .

بياناً صحفياً على لسان رئيسها ذكر فيه بأنه يفضل الاسرائيليين على العرب والفلسطينيين . . باعتبار ان الاسرائيليين لم يقوموا بقتل اللبنانيين أو تعذيبهم أو طردهم او احتلال شبر واحد من الأرض اللبنانية ، كما انهم لم يقصفوا الاحياء السكنية بالمدفعية الثقيلة . . . على جميع اللبنانيين ان يدركوا ان العدو والخطر الأوحد للبنان ليس اسرائيل بل العرب والفلسطينيين »[١] .

ان هذا البيان المليء بالمغالطات والافتراءات ، اذ يكشف تماماً الأساليب البربرية التي اتبعتها جبهة حراس الأرز ومثيلاتها من القوات الانعزالية ، في قتل وتعذيب وتشويه الابرياء من الفلسطينيين والعرب الذين شاء سوء طالعهم ان يقعوا فريسة سهلة في أيدي مجرميها . هذه الأساليب التي مارستها وقامت بتحميل الفلسطينيين والعرب اوزارها ، كذباً وبهتاناً ، الى جانب البيانات التي صدرت عن الجبهة الطائفية التي أطلقت على نفسها اسم الجبهة اللبنانية ، وهي مؤلفة من المسؤولين الانعزاليين على اعلى المستويات[٢] لأكبر دليل على هذا الاتجاه المنحرف في الفكر الانعزالي . وعلى كل حال ، وبالرغم من وجود فوارق تاريخية وفلسفية ومنهجية بين الحركة الانعزالية والحركة الصهيونية ، فإن الحركة الانعزالية تحاول بشتى الطرق اتباع ذات اساليب الصهيونية العالمية في معالجة مشكلتها اللبنانية ، فهي تبحث مثلها عن شعب مختار خاص بها ، عبر التاريخ وفي الشتات لتدعم به قوميتها الذاتية المبنية على أسس طائفية ، وقد سبق ان أثبتنا عند بحث موضوع الجنسية ، كيف ان امين عام الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، قد استنجد بالمهاجرين اللبنانيين في الشتات لتنفيذ مؤامرته بتقسيم

---

(١) البيان منشور في معظم الصحف المحلية اليومية بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٧٦ .

(٢) راجع البيانات الصادرة عن رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية وعن الجبهة اللبنانية ، في الصحف اليومية بتاريخ ٩ حزيران ١٩٧٦ وما بعد وكذلك البيانات المذاعة من اذاعة عمشيت بعد صدور قرار الجامعة العربية بالتدخل العسكري في لبنان .

لبنان ، اما من حيث التاريخ ، فإنها بحثت وتعمّقت في درس تاريخ الشعوب التي استوطنت هذا الجزء من الوطن العربي ، أملاً في ايجاد شعب يدين بدينها وتكون لديه سوابق في محاربة جميع الطوائف التي لا تدين بفكرها الانعزالي ، فلم تجد في الشعوب التي سكنت هذه المنطقة عبر التاريخ بمن فيهم العرب من مسلمين ومسيحيين ، شعباً مستوفياً لشروطها المطلوبة ، الا بعض العصابات التي كانت « تبيع سيفها ودمها لمن يكافئها ويجزل لها العطاء » وهذه العصابات المعروفة باسم المردة ، هي على الأغلب ايرانية العرق كانت تقيم في ايران واعتنقت النصرانية الخفيفة ، ونزحت من موطنها القديم الى مملكة الروم في الاناضول في وقت لم يحدده التاريخ بالضبط ثم انها انقرضت بحكم الحروب وتشتت ولم يعد لها من أثر ، وكذلك الأمر بالنسبة للجراجمة ، وهم حسب رأي بعض المؤرخين بقية من الشعب الحثي القديم، كانوا قد استوطنوا الجزء الشمالي من سورية وعرفوا بهذا الاسم نسبة الى بلدتهم جرجومة وانقرضوا كما انقرض المردة من امثالهم[١] .

ان بقايا هذين الشعبين المنقرضين اي الايرانيين والحثيين ، هي المنبع التاريخي للانعزاليين الحاليين ، كيف لا وجميعهم شعوبيون اعداء للأمة العربية ، في القديم والحديث والقاسم المشترك بينهم هو العقيدة الدينية ، والعقيدة الدينية هي أساس القومية ، والقومية اللبنانية قديمة العهد، قدم هذه الشعوب التي انقرضت ولم يبق منها أثر الا أثر الرغبة في احياء الشعوب المنقرضة والانتساب اليها وبناء هيكلية متكاملة للقومية اللبنانية الزائفة على حساب

---

(١) أ ـ المطران جوزف دريان : المردائيون ، الجراجمة والموارنة .

ب ـ اسد رستم : آراء وابحاث ـ منشورات ـ الجامعة اللبنانية ١٩٦٧ .

ج ـ البلاذري : فتوح البلدان ص ١٦٦

د ـ سلسلة مقالات عجاج نويهض في جريدة المحرر ، عددها أربعة وآخرها منشور في العدد رقم ٤١٢٣ تاريخ ٢١ أيار ١٩٧٦ .

تحريف وتزييف التاريخ .

بهذه العقلية المتجرة ، وبهذا الاسلوب الملتوي حاول الانعزاليون عبثاً بناء قومية وهمية ، وعملوا لها بدأب وصبر عجيبين ، انشأوا لها الجامعات ، وقدّموا لها الدراسات ، وسخّروا لها أجهزة الدولة ، وأخيراً فإنهم صدّقوا أو حاولوا ان يصدقوا انفسهم وراحوا يعبدون الصنم الذي صنعته أيديهم ، فأقاموا له الأعياد والمذابح ، وانتشروا في الأرض حاملين عقيدتهم الوثنية الجديدة ، وأخذوا يبشرون بدينهم الفريد ويدعون لتطبيق الصيغة الفذّة في مشارق الأرض ومغاربها، وكأن بينهم وبين البشرية عداءً كبيراً فيريدون تحطيمها كما تحطم الصنم الذي صنعوه بأيديهم خلال نصف قرن من الزمن فأصبح هباء منثوراً ، بعد أن ظنوا أنه قلعة شامخة راسخة ، وجبل لا يهزه الريح .

ان الدراسات التي قدمها الفكر الانعزالي ، لم تقف عند حد تزييف التاريخ وتحريف الحقائق ، بل انها توسعت وشملت معظم نواحي الحياة الحاضرة ، من ثقافة وتعليم وفن وموسيقى وأزياء وغيرها ، مما يضفي ظاهراً على القومية اللبنانية المصطنعة ، صفة التكامل والرسوخ، وقد قامت أجهزة الاعلام الرسمية التي تميّزت سياستها بالانحراف الانعزالي والرجعي والطائفي ، خلال عهود الاحتلال الفرنسي والاستقلال . ببث أباطيل الفكر الانعزالي هذه ، من خلال الاذاعة والتلفزيون ، ومن خلال تشجيع الحفلات الفولكلورية المغرضة ، وذلك بغية غسل دماغ الشعب بواسطة الترداد المكثف ، بأن الحياة اللبنانية بأدق تفاصيلها ، نابعة من صميم التاريخ اللبناني بالمفهوم الانعزالي ، هذا التاريخ البعيد عن كل ما هو عربي ، المستقل في تطوره عن محيطه الطبيعي وسوف نبحث فيما يلي بمحتوى هذا البناء الوهمي الذي شيّده الانعزاليون تدعيماً لنظرتهم القومية المزعومة .



# القسم الرابع

# محتوى
# القومية اللبنانية الزائفة




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# محتوى القومية اللبنانية الزائفة

لا شك ان الفكر الانعزالي قد بذل جهداً كبيراً لبناء قوميته المصطنعة ، وحاول بشتى الطرق اضفاء الصبغة العلمية على منجزاته ، رغبة منه في تدعيم الهرم الاجوف الذي بناه على رمال متحركة ، وقد عمد في ذلك الى السطو على التراث والثقافة والفنون العربية ، ثم الى مسخها أو تحريفها ، وأضاف اليها بعض قشور المدنية الغربية الحديثة بما فيها من مفاسق ومباذل ليسهل الزعم بأنها صناعة لبنانية صرف ، الا ان دراسة بسيطة تظهر زيف الادعاء ، ويمكن لأي اختصاصي في مختلف مجالات التراث المدعو لبنانياً ، اكتشاف الحقيقة، ومن ثم اعادته الى أصوله التاريخية الحقيقية ، وسوف نعرض فيما يلي لبعض محتويات القومية اللبنانية الزائفة ، وذلك نقلاً عن النشاط الاعلامي الانعزالي ، الخاص والرسمي ، الداخلي والخارجي ، السمعي والبصري ، الذي ملأ الدنيا خلال ربع القرن الاخير ، طنيناً وضجيجاً ، وتعداد مظاهر القومية اللبنانية الزائفة التي سوف نسوقها على سبيل المثال لا الحصر ، غايته كشف التضليل الاعلامي ، دون الدخول في تحليل المحتوى ، لأن التحليل وهو عنصر مهم في فهم اهداف الفكر الانعزالي ، يتطلب دراسة وافية ومستقلة ، الا أن مجرد عرض محتوى القومية اللبنانية المصطنعة يلقى ضوءاً كاشفاً على النيات المبينة لضرب القومية العربية وضرب ما تمثله العروبة من مفاهيم حضارية .

## أولاً ـ اللغة اللبنانية

اللغة اللبنانية هي اللهجة العامية المكتوبة بالحرف اللاتيني ، وقد قام عميد الحركة الفكرية الانعزالية سعيد عقل بالدعوة لها وتأليف الكتب غير المقروءة بها ، وكان يعطي درساً في كيفية كتابتها بالحرف اللاتيني عن طريق التلفزيون بسبب انتشاره في معظم البيوت اللبنانية سواء في المدن الكبرى أم في القرى النائية . وقد جاء تكثيف دعوته هذه غداة الهزيمة الكبرى التي مني بها العرب خلال حرب عام ١٩٦٧ وكأنه بذلك أراد القضاء على ألدّ أعدائه أي العروبة في لبنان ، واطلاق رصاصة الرحمة عليها ، ظناً منه ان الفرصة المناسبة أتته إثر الوهن الذي أصاب الوطن العربي بعد الحرب المذكورة ، إلا ان فأله وفأل جماعته قد خاب ، خاصة ان الحرب الاهلية الطائفية التي أثارتها القوى الانعزالية في لبنان خلال عام ١٩٧٥ ، قد أعطت مفعولاً معاكساً لمصالحها غير المشروعة وأعادت الى لبنان هويته القومية الحقيقية ، وما انفراط عقد جميع مؤسساته الطائفية وعلى رأسها الجيش الا جواب بليغ على الدعوة المشبوهة للغة العامية وأصحابها .

## ثانياً ـ الشعب اللبناني

يتألف الشعب اللبناني من طائفتين كبيرتين متصارعتين الطائفة الأولى هي طبقة الرأسماليين المستغلين الذين يملكون كل شيء في لبنان ، المال والنفوذ والجاه ، والطائفة الثانية هي طبقة الكادحين المحرومين من كل شيء والذين يعيشون ليومهم دون امكانية تأمين غدهم ، وذلك تطبيقاً لما قاله السيد المسيح : اللهم اعطنا خبزنا كفاة يومنا ، على عكس الطبقة الأولى التي تطبق مبدأ من معه يعطي ويزاد ومن عليه يؤخذ منه !!

ان الدولة اللبنانية بمفهومها الطائفي لا تعترف الا بالشعب المختار ، لا

تعترف الا بالطبقة الأولى ذلك ان الغني الفاحش دليل النجاح ، والشطارة اللبنانية تتبنى هذا النوع من البشر ، بصرف النظر عن كيفية جمع المال وبصرف النظر عما اذا كان مصدره الجشع أو التهريب او استغلال النفوذ . ان المهم في رأي القوميين اللبنانيين ، هو الثروة ، شريفة كانت أم غير شريفة .

أما الكادحون والفقراء والمساكين ، فلا مكان لهم تحت شمس القومية اللبنانية ، فالفقر معناه في قاموسها الفشل ، والفاشل لا ينتمي الى الأمة اللبنانية ، ذات العرق الأبيض والدم الازرق ، وليس للفقير في النظام اللبناني الفذ ، الا حرية الموت البطيء او حرية الهجرة البعيدة .
وهنا يظهر نوع ثان من المواطنية اللبنانية تتمثل بالمغتربين ، ووضع هؤلاء لا يختلف عن اخوانهم المقيمين في شيء فإنهم اذا ما نجح الفرد منهم على الطريقة اللبنانية ، أي اذا استطاع تكديس المال واصبح من اصحاب الملايين ، فإن الحكومة اللبنانية تعترف به وتتعامل معه وتنشيء له وزارة خاصة وتدعوه سنوياً لزيارة لبنان والاتصال بالأهل والخلان ، وتكرمه وتنزله في أفخم الفنادق وتصرف المبالغ الطائلة عليه وعلى أمثاله اذ انه يستحق الاهتمام والرعاية ؛ أو ليس هو ممثل لبنان الاشعاع في العالم ورافع رايته ومبيّض وجهه ، كيف لا وقد استطاع ان يكون غنياً في أسرع وقت . أما اذا فشل في جمع الثروة واستمر يحمل على ظهره حقائب الثياب ليبيعها في البراري والادغال أو يحمل بسطة فستق العبيد ليؤمن الحد الادنى من معيشته ، فإنه يصبح منبوذاً من قبل الدولة ، هذه الدولة السامية لا تنظر أبداً الى تحت ، فهي والاربعة بالمائة من الشعب الذي تمثل فوق فوق السحاب في السماء ، وعلى الفقير الذي استمر فقيراً في الغربة أن يستحي من نفسه وان لا يطمع بأية مساعدة او علاقة بدولة وطنه الأم .

هذا هو نوع الشعب الحاضر ، الذي ينتمي الى القومية اللبنانية الاصلية ، ذات الارومة المتميزة عبر التاريخ فما هو تاريخ هذا الشعب .

## ثالثاً - التاريخ اللبناني

عشرة آلاف سنة من الحضارة الخاصة المميزة والمتميزة عن كل ما هو عربي او حتى شرقي ، فلبنان منذ القديم ما هو الا « موقف تاكسي » ينقل حضارة الغرب الى الشرق ، ويشع باشعاعه على العالم أجمع ، ويحمل في طيات تاريخه بذور تسعين بالمائة من الحضارة العالمية ، فالانسان المفكر انطلق من لبنان كما تقول الاديبة الفريدة مي المر ، وان موخوس الصيدوني كان اول من حدس بالذرة ، كما يقول المهندس الاديب الفذ الفرد المر ، وان السكة الحديدية مدّ اول خطوطها لبنانيون كما يقول الاديب الخلّاق اميل خوري حرب في مؤلفه «التراث اللبناني العظيم » وان ارضنا كانت تسمى «ارض الله» كما يقول الأديب العملاق والشاعر وعميد اللغة العامية والحرف اللاتيني سعيد عقل ، وان السماء والارض تحملان اسمي ابن بيروت وبنتها الفائقي الجمال ، كما يردد العميد عزيز الاحدب الذي يوافق سعيد عقل ومي المر على كل ما اتياه وكتباه عن تاريخ لبنان القديم والحديث . هذا ولن نطيل الشرح والتعداد، عن مفاخر التاريخ اللبناني وعظمته فقد أتى بالحرف وعممه على العالم وأنبت أعظم قائد عسكري وانشأ علوم الفلك والرياضيات واخترع السكة والمحراث والمنجل ، ولم يترك لغيره من الشعوب الا النزر اليسير من المبادرات والابتكارات والاشعاع والعلوم والفهم والذكاء[1] .

## رابعاً - الاقتصاد اللبناني

لعل المثل الشائع الذي يقول بأن السمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة

---

(١) للمزيد من الاطلاع على تاريخ لبنان اللبناني ، راجع كتاب عزيز الاحدب « فخر الدين ان حكى » الذي يحاول عبثاً ان يثبت هو وجهة الفكر الانعزالي ، والثاني عقل - مر - بأن لبنان هو ظل الله على الأرض .

هو خير تعبير عن الاقتصاد اللبناني المدعو حراً ، وحرية الاقتصاد هذه تعني حرية القوى في التسلّط على الضعيف وحرية اللص في الحركة دون شرط الا ان يكون موضوع لصوصيته قوت الشعب وبمبالغ كبيرة لأن السرقات الصغيرة هي دون تطلعات الاقتصاد اللبناني الفذّ ، وإن الحرية تعني استغلال النفوذ ومشاركة المسؤولين في السلطة لكل عمل غير مشروع ، وان كل ذلك يدعي بالمفهوم المركنتيلي اللبناني شطارة وذكاء وفهلوية ، اما مضمون الاقتصاد الحر فإنه مقتصر على الخدمات والسمسرة وتجارة الرقيق الابيض والشقق المفروشة وزراعة حشيشة الكيف والاتجار بالمخدرات وتسهيل الدعارة وأخيراً طحن الصخور وما إليها من التطلعات المستقبلية التي تؤمن للشعب مستقبلاً زاهراً على النحو الذي حققته الاعجوبة اللبنانية خلال الحرب الاهلية التي عصفت بلبنان خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ ولا تزال .

## خامساً- الفنون الجميلة

الفنون الجميلة تشمل الشعر العامي المعروف بالزجل الذي تتقنه جوقات الدجل التي لا تعرف قول الشعر الا وهي في حالة السكر والعربدة ، كما نشاهد ذلك على الشاشة الصغيرة ، وكذلك الموسيقى وآلاتها المجوز والزمور والدف والعود ، وكأن هذه الآلات هي اختراع الذكاء اللبناني ، والغناء المؤلف من العتابا وأبو الزلف والمعنا ، والرقص على رأسه الدبكة ، وكل هذه الفنون هي فنون عربية أصيلة جرى تحريفها أو طمس مصدرها للتمويه والقول بأن هذا التراث العظيم هو من نتاج القومية اللبنانية المتحضرة .

## سادساً- مختلف مظاهر القومية اللبنانية الزائفة

أراد منظرو هذه القومية شمول نشاطها مختلف مظاهر الحياة اليومية ، اثباتاً لقولهم المغرض وتأكيداً للهرم المخلخل الذي بنوه فأخذوا يقيمون الحفلات

الفلوكلورية سنوياً باللباس القروي القديم ، المقتبس عن فلاحي الاناضول وسكان البلقان ، فكان منظمو هذه الحفلات يفرضون على المشتركين بها عدم الحضور الا بهذا اللباس اللبناني العريق على حد زعمهم ، المؤلف من السروال واللبادة للرجال ، والطرطور والقفطان المزركش للنساء، فإذا ما أضفنا الى ذلك المأكولات التي يعتبرها الانعزاليون في مقومات القومية اللبنانية ، كالكبة النية ، والتبولة وصحن الحمص والقاورمة ، تبينّ لنا عقم الفكر الانعزالي وركاكة البناء ، الذي اعتقدوا بأنه أمنع من عقاب الجو ، وليس فيه من المتاعة ما يشير الى أبديته أو سرمديته .

ان هذا التطور في الفكر الانعزالي وممارسات السلطة اللبنانية المرتبطة به ، قد أدّيا الى الهبوط بلبنان الى ادنى درجات المجتمعات البشرية، أي الى المجتمع البدائي العشائري .



# القسم الخامس

# لبنان العشائري




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# لبنان العشائري

ان لبنان الدولة التي فرضها الاستعمار بقوة حرابه .

وان لبنان القومية الطائفية الانعزالية .

وان لبنان البلد السائب لكل طارق والملجأ لكل هارب .

وان لبنان الفوضى والمحسوبية والظلم الاجتماعي .

وان لبنان الدولة القومية لأن سر قوتها هو في ضعفها وضعف جيشها وضعف أجهزتها .

وان لبنان دولة الميليشيات الطائفية التعصبية المتزمتة .

وان لبنان دولة الاشعاع المنفتح على جميع أمم الأرض ما عدا محيطه الطبيعي في الوطن العربي كل ذلك ، جعل من لبنان دولة قبلية ، تسودها العصبية وتحكمها العشائرية .

فالكليات والجامعات والعلوم التي اكتسبها شعب لبنان لم ترفعه الى مستوى الشعوب الراقية ، بل انها جميعاً لم تستطع ان تخرق قشور العقلية البدائية المترسبة في أعماقه ، وذلك ناتج عن التعصب الاعمى الذي سيطر على النفوس ، فالشعب اللبناني هو مع الأسف شعب متعلم فقط ولكنه ليس شعباً متحضراً ، والفرق شاسع بين العلم والحضارة فالعلم مرحلة ضرورية للوصول الى الحضارة ، ولكنه ليس سبباً كافياً لوحده، ويجب للوصول اليها استيعاب

أعماق مضمونها ، والا لأدّى الأخذ بظاهرها الى الرجوع بالانسان الى الوراء ، وربما الى المرحلة الهمجية المدمّرة ، خاصة اذا ما اقترن الاخذ بقشورها الى انتفاخ صاحبها والى اعتقاده بأنه قد أصبح أرقى من غيره من الشعوب ، وانه أصبح الواحة الوارفة الظلال ضمن صحراء من الجهل والتأخر ، الأمر الذي حصل ضمن الفئة الانعزالية في لبنان ، التي ما فتئت تعتقد منذ ان تعلّمت كيف تفك الحرف بأنها الشعب المختار صاحب الرسالة العالمية وان الاشعاع اللبناني قد أنار اطراف العالم رقياً ومدنية وثقافية . اما النتيجة الحتمية لهذا العنفوان الفارغ المبني على الغطرسة الجوفاء فكانت الخراب والدمار والدماء والدموع التي عاق منها لبنان من جراء الحرب الأهلية .

أمام هذه المعطيات الواقعية .
وتجاه دروس الماضي الأليمة.
نتساءل الآن عن مصيرنا .

هل نستسلم لليأس ونعتبر أن ما حصل هو قدرنا الذي لا مفر منه .
أم نتطلع الى المستقبل لنصنع قدرنا بأيدينا ، آخذين العبرة من أخطاء الماضي .

ان ذلك يدعونا الى التساؤ ول عن لبنان الذي نريد ، عن لبنان الغد عن لبنان الطموح ، صاحب الرسالة الحضارية الحقيقية ، لا الرسالة الانعزالية المتقوقعة على نفسها ، فإلى أين نريد أن نسير به ؟



# الفصــل الثالـث

# أي لبنــان نريــد

ان لبنان الطائفي الانعزالي العنصري العشائري قد مات وانتهى أمره وأصبح في ذمة التاريخ عبرة لمن يعتبر ، ومن الواجب الآن ، استكمالاً للبحث وحتى لا تأتي هذه الدراسة محصورة بوصف الداء دون وصف الدواء ، النظر الى لبنان الغد ورسم الخطوط العريضة للبنان المستقبل بايجاز وارجاء بحث تفاصيل موضوع الاصلاحات الضرورية لاخراجه من العهد الطائفي البغيض الى عهد الدولة الحديثة ، الى دراسة موسعة مستقلّة ، فما هي المقومات الأساسية لهذه الدولة التي نريد .


umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# القسم الأول

# لبنان العربي




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# لبنان العربي

ان انتماء لبنان الى الامة العربية أمر حتمي ، حتمية موقعه الجغرافي ضمن الوطن العربي ، وحتمية انتماء شعبه الى الشعب العربي وحتمية حضارته وتاريخه ومستقبله ومصلحته وأمانيه ، وأن هذا الانتماء يحتّم ارتباط لبنان ارتباطا عضويا بالوطن العربي ، وما البحث عن أمة غير الامة العربية من قبل الحركة الانعزالية للقول بأن لبنان غير عربي ، الا بمثابة بحث اللقيط عن والديه لاثبات نسبه المجهول، ونسب لبنان القومي غير مجهول، الا انه من الثابت ان سبب جنوح الانعزاليين نحو البحث عن اصلهم بالرغم من ثبوته تاريخيا قد أتى نتيجة التعصب الطائفي الذي غرسه في أذهانهم الاستعمار الغربي اثناء الحكم العثماني، الذي غذّى النعرات الطائفية وساهم مساهمة كبيرة في ايجاد هذا التيار بسبب سياسة التمييز الديني التي اتبعها الحكم المذكور ، إلا أن هذين العنصرين اي الاستعمار الغربي والحكم العثماني ، لا يبرران الانحراف القومي لأن القومية العربية كسائر القوميات ، هي رابطة تجمع بين شعب واحد ، بغض النظر عن انتمائه الديني ، وحركة القومية العربية التي اتبعت في اواسط القرن التاسع عشر ، كانت حركة فكرية منذ نشأتها ، وقد تبلورت مفاهيمها التقدمية بعد الحرب العالمية الاولى ، خاصة بعد ثبوت وجود المطامع الصهيونية في فلسطين وبعد ثبوت استغلال الاستعمار الغربي للاختلافات الدينية في البلدان التي حكمتها تركيا ، فقد جاء في مؤلف الكاتب ألبرت حوراني : الفكر العربي في عصر

النهضة ما يلي :

« كانت القومية العربية ، في تعبيرها عن نفسها ، حركة علمانية ، فقد كان الزعماء يرغبون في تجريد فرنسا من سلاحها الاقوى ، وهو وجود الاقليات المسيحية والاقليات الاسلامية المنشقة التي كانت تتطلع الى فرنسا لحمايتها . وكانوا يرغبون في التعبير عن مقاومتهم للصهيونية على أساس قومي ، اي على اساس الخطر الذي تشكله على مصالح الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين على السواء لا على أساس العداء الديني . وكانوا يشعرون بحاجتهم الى مساعدة تلك الفئات عينها التي كانت اجمالا ، اكثر ثقافة وأوسع اطلاعا على اوروبا . زد على ذلك ان الجو الفكري الذي كانوا قد ترعرعوا فيه ، ان في المدارس ذات المنهج الغربي او في عهد تركيا الفتاة في اسطنبول ، كان جوا علمانيا مشبعا بفكرة فصل الحقل الديني عن ميدان السياسة لخير الاثنين معا ، مما أدى بهم الى الاعتقاد ان الروابط القومية التي توحّد بين الناس هي أهم سياسيا من المعتقدات الدينية التي تفرق بينهم . . . »[1].

وان هذا التفكير العلمي للقومية العربية لم يكن حكراً على ابناء طائفة دون اخرى في الوطن العربي، بل كان عاما وشاملاً، شاملا جميع مثقفي العرب الذين

(١) ان كتاب الفكر العربي في عصر النهضة موضوع اصلا باللغة الانجليزية ، وقد جرت ترجمته من قبل الكاتب كريم عزقول وصدر عن دار النهار للنشر خلال عام ١٩٦٨ ـ راجع ص ٥٣٥ .

كانوا يناضلون في سبيل انهاء الاحتلال العثماني ورفعه عن كاهل وطنهم وانشاء دولة عربية واحدة موّحدة ، على غرار سائر الأمم المتمدنة ، وأخص بالذكر منهم ، آباء وأجداد انعزاليي اليوم ممن كان لهم ضلع كبير في ارساء قواعد القومية العربية على أسس علمية ، امثال بطرس البستاني وابراهيم اليازجي ونجيب عازوري وغيرهم[1] ، اما اذا كان البعض في لبنان ، يحاول ان يربط القومية ، أية قومية ، بالدين ، أي دين ، فانه يعتبر خارجا عن جادة الصواب ، خاصة في هذه الفترة من تاريخ نضالنا ضد الحركة الصهيونية التي تحاول جاهدة احاطة نفسها بسياج من دويلات طائفية مبنية على العنصرية الطائفية، تبريرا لوجودها المبني على أسس قومية دينية . وعليه فإنه من واجب جميع اللبنانيين ان ينزعوا عن انفسهم هذا النهج في التفكير، وان يحاربوا كل اتجاه قومي مبني على اساس طائفي ، وانه اذا كان من الواجب محاربة الفكر الانعزالي بسبب مواقفه الطائفية في بناء القومية اللبنانية الزائفة ، فمن الطبيعي التوضيح بأن غاية ذلك ليست محاربة طائفة معيّنة بسبب معتقدها الديني ، بل محاربة الفكر الانعزالي العنصري والاحزاب الطائفية التي انحرفت عن طريق الصواب ، وانجرفت نحو الفكر الصهيوني ولا يمكن بالتالي القبول بانحراف مواز مبني على ردود الفعل الطائفية ، ومقابلة الفكر الانعزالي بفكر انعزالي مضاد ، فكلا الاتجاهين على خطأ ، ويجب الوقوف منهما موقفا حاسما والقضاء على كل فكر طائفي ، ذلك ان بناء الوطن لا يمكن ان يتم على قواعد تعصبية متشنجة ، أما الاديان السماوية فهي بريئة من ادعياء المحافظة عليها ممن ذبحوا الابرياء على الهوية ، فهؤلاء كالضديق الجاهل أشد ضررا على العقيدة الدينية السمحاء من العدو العاقل .

بعد كل ما تقدم ، نتساءل عن مضمون العروبة ، وما نفهمه من طلب

---

(١) أ ـ الصليبي ص ١٩٨ وما يليها .
ب ـ حوراني ص ٣٣٠ وما يليها .

تكريسها نهائيا في لبنان ، لأن الواقع أثبت في السنوات الاخيرة ، ان غلاة الانعزاليين أخذوا يزايدون على العروبيين في عروبتهم ، ويدعون كذبا وبهتانا بأنهم قدّموا للقضية العربية وللقضية الفلسطينية خاصة، التضحيات العظمى والخدمات الجلّى وهم في قولهم هذا ، يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ، يدّعون الاخلاص ويضمرون العداء ، فعروبة لبنان ليست اقوالا بلا مضمون ، بل هي حقائق ووقائع يجب الالتزام بها واحترام تنفيذها ، فما هو المطلوب اذن من اعلان عروبة لبنان .

## أولا - الالتزام بالقضية العربية الكبرى : القضية الفلسطينية

المطلوب اولا التزام لبنان بقضية العرب الكبرى ، اي القضية الفلسطينية ، ذلك ان ارتباط لبنان بفلسطين انتهى فور انتهاء الحرب - المؤامرة التي خاضها العرب بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ وبعد ذلك التاريخ انحسر لبنان عربيا وفلسطينيا ، وامعن في بعده حتى بدأت تظهر من قبل الانعزاليين بوادر سياسية ونغمات جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وهي سياسة تتعلق باعلان حياد لبنان دولياً ، ويخفى هذا الطلب حقيقة اعلان التعامل مع العدو الاسرائيلي ، وذلك الاستنتاج ليس افتراضاً محضاً ، بل هو واقع حقيقي ، طالب به اصحاب المصالح اللبنانية بالمفهوم اللبناني للمصالح ، بعد حرب عام ١٩٦٧ ، إذ آجتمع أصحاب مؤسسات النقل السياحي وطلبوا الى الحكومة فتح طريق الناقورة ، اي فتح الطريق الى اسرائيل ، ولا شك ان فتح الطريق السياحي سيؤدي الى فتح الطريق الاقتصادي ثم السياسي ثم الاعتراف بدولة العدو، مع ما يستتبع ذلك من نتائج على صعيد انهاء الصراع اللبناني - الاسرائيلي نهائيا .

ان السياسة اللبنانية لم تكتف بالوقوف موقف المتفرج من القضية

الفلسطينية ، بل انها تعمّدت الابتعاد عنها ثم محاربتها والضلوع في المؤامرة للقضاء على المقاومة الفلسطينية ، هذه المقاومة التي اصبحت بحكم واقع الانظمة العربية المتخاذل ، الشعلة العربية الوحيدة التي تنير لنا طريق الهداية وترفع راية النضال ، في وجه الامبريالية الاميركية وصنيعتها اسرائيل .

ابتعدت السياسة اللبنانية عن القضية الفلسطينية وعن كل ما عو عربي ، حين اعتمدت سياسة النعامة التي لا تستطيع او لا تريد مقاومة الخطر الحقيقي المحدق بها ، وراحت تضعف مؤسساته الدفاعية وتصرّح بأعلى صوتها بأن قوة لبنان هي في ضعف جيشه ، وأن لبنان يستمد قوته من صداقاته للدول الاستعمارية التي تود ابتلاعه ، وذلك بدلا من تقوية اجهزة دفاعه والوقوف من العدو الاسرائيلي موقف المدافع الشريف عن أرضه وكيانه ، فكانت السياسة اللبنانية سياسة الخضوع والخنوع لكل مستعمر ومتآمر عل سلامة الوطن ، وسياسة العنف والعنفوان ضد كل وطني شريف يريد الدفاع عن حقه ووطنه .

ثم ان السياسة اللبنانية الانعزالية ، أمعنت في عدائها للقضية الفلسطينية ، حين نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في ولوج باب المؤسسات الدولية وفرضت نفسها في الامم المتحدة على اعدائها ةعلى الامبريالية الاميركية وعـلى اسرائيل ، فقامت مؤسسات الدولة وقام مسؤولوها بتحضير مؤامرة للقضاء على المقاومة الفلسطينية بالقوة المسلّحة ، وأعدّت لذلك الخطط العسكرية ونفّذتها خلال عام ١٩٧٣ ، ولما فشلت في تحقيق مأربها بالطريقة الرسمية لجأت الى انشاء الميليشيات الطائفية المسلّحة والى تدريبها وتقديم كافة الامكانيات المادية والتدريبية لها بغية إكمال مخططها التآمري الذي نفّذته من خلال الحرب الأهلية التي افتعلتها اجهزة الدولة بتنسيق مع القوى الانعزالية ، ولما جاءت نتيجة الحرب المذكورة مخالفة لإرادة مخططي المؤامرة ، واقترنت بوجود عربي مكثف ، فقدت الحركة الانعزالية صوابها فأظهرت عداءها السافر

والحقيقي للقضية القلسطينية وللوجود العربي ، وافتعلت الحوادث الدامية ضد قوات الردع العربية[1] ، بعد ان كانت قد حقنت قاعدتها الشعبية بالنقمة ضد كل انواع الوجود العربي ، بما في ذلك الوجود السوري العربي الذي دخل لبنان بناء لطلبها بل بموافقتها وأنقذها من مصيرها الاسود المحتوم بسبب تآمرها على المقاومة الفلسطينية ، واخذت قياداتها تتكلم بصوت عال عن وجود مطامع سورية في لبنان[2] وعن تأييدها المطلق لبقايا شراذم الجيش في الجنوب التي تعاونت تعاونا مباشرا ومنسقا مع قوات العدو الاسرائيلي الذي اجتاح الجنوب خلال شهر اذار عام ١٩٧٨[3].

ان مصير لبنان وارتباطه بالمصير العربي ارتباطا عضويا وحقيقيا ، يعني بأن على لبنان ان يخدم القضية العربية بأمانة واخلاص وان يضع امكانياته المادية والمعنوية لخدمة القضية الفلسطينية وأن يتوقف عن تأييد مطامع العدو الاسرائيلي الذي يود انهاء الوجود الفلسطيني المسلّح وتوزيع الفلسطينيين على البلاد العربية لينتهي منهم ومن قضيتهم ، وان يتوقف اعمدة السياسة الانعزالية عن منح اسرائيل هذه الذريعة وان يمتنعوا ان يكونوا ذراعها الضارب في لبنان .

## ثانيا ـ انضمام لبنان الى السوق العربية المشتركة

المطلوب ثانيا انضمام لبنان الى السوق العربية المشتركة من جهة ، وربط الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد العربي من جهة ثانية ، بغية تحقيق التكامل

---

(١) المعركة التي اثارها اغرار الجيش اللبناني بقيادة بعض الضباط الانعزاليين في ثمنة الفياضية خلال شهر شباط ١٩٧٨ والمعركه اللاحقة التي قامت بها الاحزاب الانعزالية في عين الرمانة خلال شهر نيسان ١٩٧٨ ومعركة الاشرفية ثم معركة مدينة زحلة خلال وبعد شهر نيسان ١٩٨١ .

(٢) راجع تصريح الرئيس كميل شمعون في صحيفة الفيغارو الفرنسية ـ العدد السياس والديبلوماسي الصادر يوم الخميس في ١٩٧٨/٤/٢٠ .

(٣) ذات المرجع الوارد آنفا ـ الفيغارو ،وفي هذا العدد يذكر شمعون بأنه يؤيد كل التأييد الرائد في الجيش اللبناني الخائن سعد حداد ، وقد كشف ايضا بأن هذا الاخير يتعاون مع القيادة العسكرية العليا لمدينة بيروت ويرسل لها تقارير يومية .

الاقتصادي فالوحدة الاقتصادية العربية وذلك كخطوة اولى نحو الوحدة العربية الشاملة ، ولنا في السوق الاوروبية المشتركة خير مثال ، ذلك ان هذه السوق ، بغض النظر عن خلفياتها الامبريالية واهدافها في مجابهة الاخطبوط الاميركي الذي زاحمها واستولى على اسواقها في الدول النامية ، قد قامت على اساس توحيد اوروبا سياسيا ، بالرغم مما بين شعوبها من اختلافات قومية وبالرغم مما كان بينها من عداوات دائمة وحروب طاحنة عبر العصور ، فكيف الأمر اذن في البلاد العربية ذات القومية الواحدة والشعب الواحد ، وهل يجوز الاستمرار في التناحر والتنافر وتكريس الانقسامات السياسية التي أوجدها المستعمر بقوة السلاح الغاشمة . واذا كان تطور البلاد العربية قد سار في اتجاهات مختلفة ، وربما متناقضة ، بسبب اختلاف انواع الاستعمار التي مني بها الوطن العربي ، فالواجب القومي يقضي بتقريب النظم المختلفة للسير بها جميعا نحو التقارب فالى الوحدة لتحقيق أمل الشعب العربي في قيام دولته الموحدة ، ولا يختلف لبنان في ذلك عن اي بلد عربي ، بالرغم مما يدعيه الفكر الانعزالي من وجود قومية مستقلة عن القومية العربية ، ومن كون لبنان بلدا أبديا سرمديا أزليا .

ان ما يميز السياسة اللبنانية الانعزالية على الصعيد الاقتصادي العربي ، هي سياسة استنزاف الثروة العربية وليس سياسة ارتباط اقتصادية ، وقد استغل الانعزاليـون نمو الروابط العربية في جميع انحاء الوطن العربي ، للدخول الى السوق العربية بشعارات عربية ، وقد حققوا بنتيجة ذلك ثروات طائلة حولوها الى لبنان لطعن القومية العربية ومحاربة كل ما هو عربي ، وقد أراد هذا النوع من اللبنانيين ان يظهر في البلاد العربية بمظهر العربي الصميم ، الذي يلبس الكوفية والعقال رياء ونفاقا ، ثم انه حين يعود الى لبنان ، نراه يعامل العرب ذاتهم ، الذين اكرموه وفتحوا له قلوبهم قبل فتح أسواقهم ، معاملة الأغراب الذين لا يجوز التعامل معهم الا ضمن قطاع « الخدمات الخاصة » التي تؤمن له الربح السريع والمال الحرام ، وامتصاص ما تبقى معهم من ثروة لم يستطع امتصاصها

في البلاد العربية ذاتها ، سواء كانت هذه الخدمات شريفة ام غير شريفة ، وما سياسة تشجيع الفنادق والشقق المفروشة وكازينوهات القمار والخمارات الا دليلا على النوايا الخبيثة التي يبيتها الانعزاليون لاستنزاف الثروة العربية . والمطلوب من البلدان العربية ان تعي هذه المشكلة وتعيد رسم سياستها الاقتصادية مع الانعزاليين من اللبنانيين على ضوء هذه الحقائق ، وذلك ليس في سبيل معاقبة اللبنانيين او الاضرار بمصالحهم ان كانت مشروعه ، بل في سبيل اعادة المنحرفين منهم الى الخط السليم ونزع الغشاوة عن عيونهم ، والا ضربت مصالحهم من مصادرها ، وهي اللغة الوحيدة التي يفهمونها او تجعلهم يفهمون حقيقتهم التاريخية ، ذلك ان اللبنانيين من جميع طوائفهم واديانهم ، هم عرب اقحاح ، يستوي في ذلك المسلم والمسيحي ، وان مهمة البلاد العربية هذه غير صعبة خاصة ان التعصب الديني الذي يعمي الابصار في لبنان غير موجود في هذه البلاد مما يسهل عليها المهمة ، ويعجل في تقريب لبنان من الصف العربي ومن ثم الى السوق العربية فالى الوحدة العربية .

## ثالثا - تصحيح برامج التعليم والتوجيه الاعلامي

المطلوب ثالثا تغيير البرامج التعليمية والثقافية والتوجيه الاعلامي بكافة مظاهره ، لأن هذه قد جنحت كثيرا نحو التركيز على المفهوم الانعزالي للبنان ، وحاولت غسل دماغ اللبنانيين جميعا وجعلهم يعتنقون مبادىء الفكر الانعزالي ذي الاتجاه الطائفي ، هذا وان جميع الحروب الاهلية والاضطرابات التي عصفت بلبنان منذ نشوئه مصدرها التزييف في الانتماء القومي ، ومن الواجب ، بل من المحتم للخروج من المآسي التي عاشها ويعيشها لبنان ، ان يعود هذا الجزء من الوطن العربي الى مساره الصحيح ، وان يصحح اتجاهه القومي ويركز على انتمائه الى الامة العربية والى القومية بمفهومها التاريخي والحضاري والثقافي ، دون تحفظ او تمايز او مواربة او استثناء او وضع خاص او عقد نفسية ، ذلك ان

الشعب اللبناني هو شعب عربي اصيل ، لا تعددية حضارية فيه ولا هو مجموعة اقليات ، كما يحلو للبعض خطأ ان يعتقد ، وكل توجيه مغرض مخالف ، من شأنه ان يعقّد الأمور ويزيد من الاضطراب ويشيع الفوضى في النفوس ويزيد من حدة الاقتتال .

ان شعب لبنان هو شعب واحد ، ومن هذا المنطلق يجب اعادة تكوين الدولة على أسس وطنية لا على اسس طائفية .



# القسم الثاني

# لبنان اللاطائفي




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# لبنان اللاطائفي

ان الدولة المبنية على أسس طائفية تؤدي الى تفسخ الشعب وتمزقه الى فئات متعددة ، تعدد الطوائف التي يتألف منها وبالتالي فان التناحر والاقتتال هو المصير الحتمي لهذا النوع من الدول ، والامثلة القريبة الشاهدة على ذلك ما حصل ويحصل في كل من قبرص وايرلنده ولبنان .

اذا كان لابد من أخذ العبرة مما حدث ويحدث على الصعيدين الدولي والمحلي نرى لزاما علينا في لبنان ان نقتفي أثر الدول المتحضرة ونبني لبنان الجديد على أسس حديثة ونتجاوز بذلك مرحلة الدولة الطائفية التي انهارت تحت وطأة الضربات التي أتتها من النظام المعمول به حالياً، هذا النظام الذي حمل في طياته نواة خرابه ، فكان بذلك كالنخلة الباسقة التي سمحت للسوسة ان تنخرها من الداخل وتهوي بها الى الحضيض، هذه السوسة في النظام اللبناني ، هي الطائفية البغيضة التي دافع عنها الفكر الانعزالي تحت ستار المحافظة على الصيغة الفريدة ولبنان التسامح، هذا التسامح الذي لم يعرفه لبنان الا من خلال الالفاظ الفارغة، وهذه الصيغة التي انتهى بها الأمر الى القتل على الهوية.

بناء عليه يقتضي اعلان انتهاء الدولة الطائفية في لبنان والتفكير في بناء دولة حديثة على أسس صحيحة، تأخذ في الاعتبار التطور الاجتماعي للشعب .

ان الطروحات التي رافقت الحرب الاهلية للخروج بلبنان من المذبحة الشرسة التي نفذتها القوى الانعزالية، قد تراوحت بين الأخذ بنظام العلمنة الكاملة وبين الغاء الطائفية السياسية مروراً بالصيغ التي تأخذ كلياً او جزئياً بالنظام الطائفي ، ووراء كل حل من هذه الحلول خلفيات طائفية كانت ولا تزال علة العلل . في النظام اللبناني. فمن الواجب اذن التخلص نهائياً من هذا النهج في التفكير والبحث عن السبل التي تضع لبنان على طريق الصواب . ولا يمكن للوصول الى هذه النتيجة المرجوّة الا تحليل الاسباب العميقة التي دفعت بلبنان الى سلوك هذا الاسلوب الطائفي في الحكم وممارسته .

ان النهج الطائفي في لبنان يعود لاسباب عديدة ، أهمها التوجيه التربوي الذي ابتدعته الارساليات الاجنبية ، وسار عليه وتمسك به فيما بعد رجال الدين من جميع الطوائف، وقد أصبح هؤلاء، مع الزمن يتدخلون في كل كبيرة وصغيرة في لبنان ، معتمدين في ذلك على القواعد التي بنوها لانفسهم في نفوس الناس ، بعد ان أحاطوا أنفسهم بهالة من العظمة الجوفاء المخبأة تحت رداء الثوب والعمامة . وقد جرّ تدخل رجال الدين في أمور الدولة لبنان الى الهاوية، اذ إنهم كانوا ولا يزالون وراء تكريس النظام الطائفي الذي أمّن لهم امتيازات سياسية، قد وقفوا ضد كل اصلاح سياسي يبعدهم ويبعد دورهم عن الساحة ، وأخذوا ورجال السياسة الانتفاعيين يتبادلون الخدمات بغية تثبيت مركزهم اللامسؤول.

ان المنطق والعقل يقضيان بابعاد رجال الدين عن السياسة، بعد ان ساهموا مع رجال الدولة في افساد الدولة دون ان يتمكنوا من اصلاح العباد ، فلو انهم انصرفوا الى واجباتهم الدينية المحضة لاستطاعوا هداية الاجيال الناشئة التي طغت عليها ماديات المدنية الحديثة ، دون رادع او وازع ديني يضبط غرائزها، وقد نشأ عن هذا الاهمال طغيان الفساد وانهيار القيم الاخلاقية التي تشتكي منها جميع الاهالي، وبدلاً من ذلك، راحوا يتدخلون في ما لا يعنيهم من

امور سياسة الدولة ويتدخلون في تأليف الحكومات ويرأسون المؤتمرات السياسية التي اطلق عليها اسم مؤتمرات القمة ، وكأن هذه القمة لا يصح ان تنعقد الا اذا كانت معممة، والغريب ان رجال الدين كانوا يستغلون الثوب الديني وما يوحيه من ثقل ورصانة في ذهن العامة للقيام بنشاط غير مسؤول، فهم سواء أخطأوا ام اصابوا، لا يسألون عن اعمالهم امام اي مرجع ، على عكس رجال السياسة المحترفين الذين يسألون عن اعمالهم امام المرجع المختص المسؤول عنهم ، فهم اما ان يكونوا مسؤولين عن تصرفاتهم امام حزبهم السياسي ان كانوا حزبيين ، واما امام المجلس النيابي ان كانوا في السلطة التنفيذية، واما امام الشعب ان كانوا نواباً ، وهذه هي طبيعة العمل السياسي فلا عمل بدون مسؤولية، ولا مسؤولية بدون عمل، ومع ذلك فقد سمح رجال الدين لانفسهم ان يتجاوزا صلاحياتهم ويقوموا بكل النشاطات ، ما عدا النشاط المتعلق بواجباتهم .

اننا كثيراً ما نسمع رجال الدين يعترضون على ممارسات رئيس الجمهورية في السلطة بسبب تجاوزاته لانه يحكم دون ان يكون مسؤولاً ، بينما رئيس الوزراء يسأل دون ان يكون حاكماً ، مع انهم يمارسون ذات التجاوزات التي يرتكبها رئيس الجمهورية، كونهم يمارسون السلطة دون مسؤولية . ان هذا التناقض في المواقف غير مقبول ويجب وضع حد نهائي له ، ان اردنا الاصلاح والخروج بلبنان من محنته والدخول به الى الشاطىء الأمين .

ان هذه الخطوة اي ابعاد رجال الدين عن الساحة السياسية، هي الخطوة الاولى والضرورية في سبيل انقاذ لبنان من المحن التي عانى ويعاني منها ، وهذه الخطوة هي المرحلة الاولى في سبيل وضع لبنان على الطريق المؤدي لانقاذه، اما المرحلة التالية، وهي المرحلة البناءة ، فتكون في ايجاد الدولة الديمقراطية التي تؤمن العدالة والمساواة للجميع .


umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# القسم الثالث

# لبنان الديمقراطي




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# لبنان الديمقراطي

ان النظام الديمقراطي الحقيقي هو الذي يؤمن العدالة والمساواة لجميع المواطنين، دون استثناء او تمييز بسبب الجنس او اللون او المعتقد، والنظام اللبناني هو لهذه الجهة ديمقراطي من الوجهة النظرية ، اذ جاء في المادة السابعة من الدستور بأن «كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية». والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم من جهة الجنس او «من جهة الدين». اما من الوجهة الواقعية والتطبيقية ، فهو نظام عنصري طائفي بالممارسة، وما الميثاق الوطني الا تكريس لهذا النظام الرجعي الذي خالف صراحة نص الدستور واتبع اسلوب التمييز بين المواطنين بسبب المعتقد الديني ، فهو ، أي الميثاق ، لا هو بميثاق ولا هو وطني ، بل هو اتفاق طائفي لا وطني، كرس الضغينة والبغضاء بين ابناء الوطن الواحد ، وأوصلهم بعد ثلاثين سنة الى حالة الاقتتال والذبح والتعذيب والتنكيل على الهوية. واذا كان اصحاب الميثاق لم يفكروا عند وضعه اطلاقاً بالنتيجة التي سيصل اليها لبنان في ظله فان ممارسات الحكم الطائفي منذ مطلع عهد الاستقلال حتى اليوم قد أدت به الى هذه النتيجة الكارثة.

ان السبيل الوحيد لانقاذ لبنان من آفة الدولة العنصرية يتم بتوجيهه نحو الدولة الديمقراطية الحديثة ، وذلك يتطلب احداث انقلاب في التفكير وتغير في

المفاهيم فلا صيغة فريدة بعد الآن ولا اشعاع ولا ابداع على الطريقة الانعزالية، ولا وضع خاص مميّز او متميّز، بل بناء دولة بالمعنى العلمي تتخلصّ من عقد الماضي وتعتبر بالاحداث وتعتمد الاسس السليمة في بناء المستقبل، وهذه الاسس هي التالية :

## اولاً - اصلاح النظام السياسي

والمقصود بذلك اصلاح نظام الحكم القائم الذي اوجده المستعمر الفرنسي لحكم البلاد حكماً استبدادياً مباشراً ، تحت غطاء واهٍ من البرلمانية الغربية المزيفة ، وقد منح الدستور الموضوع خلال عام ١٩٢٦ المفوض السامي صلاحيات دكتاتورية واسعة لممارسة السلطة الفعلية، انتقلت جميعاً الى رئيس الجمهورية بعد الاستقلال، وبما ان رئيس الجمهورية غير مسؤول امام مجلس النواب ، وأعماله غير مراقبة من أي مرجع كان ، سارت ممارسات الحكم الطائفي في لبنان نحو حصر السلطة برئيس الجمهورية مما أدى به الى تجاوز صلاحياته والتعدّي على صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء وصلاحيات مجلس النواب والوصول بالحكم اللبناني الى مرحلة الحكم الدكتاتوري الذي لا يقبل اي نوع من انواع النقد او النصيحة او المشاركة.

للخروج من هذا المأزق، يجب تغيير النظام اللبناني، واعتماد نظام واضح وصريح ، فاما حكم رئاسي مباشر على غرار الحكم المعمول به في الولايات المتحدة الاميركية، حيث الصلاحية لرئيس الجمهورية الذي يترأس السلطة التنفيذية تحت رقابة الكونغرس الاميركي، واما حكم برلماني ديمقراطي على الطريقة المعمول بها في اوروبا الغربية ، وفي هذه الحال يتوجب تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وانشاء الاجهزة القضائية العليا الضرورية لرقابة اعمال المسؤولين في السلطة التنفيذية، الى جانب المسؤولية السياسية امام البرلمان.

وفي مطلق الاحوال، فانه من الواجب تغيير النظام الانتخابي واعتماد النظام النسبي للانتخابات حتى يأتي التمثيل النيابي صادقاً وممثلاً للقوى والاتجاهات الحقيقية في الشعب.

ويجب ايضاً الغاء الطائفية السياسية على جميع المستويات، سواء في السلطة التنفيذية ، او السلطة التشريعية، وعدم استثناء اي مركز لأية طائفة .

## ثانياً- اصلاح النظام الاقتصادي

ان تغيير النظام الاقتصادي اللبناني المدعو حراً ، واستبداله بنظام اقتصادي موّجه، هو ضرورة ملحة، لأن الظلم الاجتماعي الذي أفرزه النظام المعمول به حالياً قد أدى الى بروز طبقة رأسمالية مستغلة ، استطاعت بامكانياتها المالية الهائلة تحطيم المجتمع اللبناني القديم الذي كانت تسوده الطبقة المتوسطة، وتحويله الى مجتمع معدم يسوده الحرمان والفقر المدقع . ويجب ايضاً اصلاح النظام الضرائبي بشكل يؤدي الى توزيع الثروة الوطنية توزيعاً عادلاً .

## ثالثاً- اصلاح النظام الاجتماعي

ان النظام الاجتماعي حسب المفهوم الحديث للدولة، يجب ان يشمل الخدمات التي تؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين والنظام الاجتماعي المطلوب المرتبط بالنظام الاقتصادي ارتباطاً مباشراً والمقرون بنظام ضرائبي عادل ، من شأنه ان يعمم الخدمات التي ترهق الشعب وتستنفد نسبة عالية من دخله وهذه الخدمات هي التطبيب المجاني والتعليم المجاني وتأمين العمل للجميع وضمان الشيخوخة وغيرها من الخدمات التي اصبحت عامة ومنتشرة في جميع انحاء المعمورة، وفي جميع الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .


umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# خاتمة ونتيجة

ان لبنان الغد يجب ان يكون وطناً بكل ما في كلمة الوطن من معنى، ودولة لا تحكمها عقد الخوف او الغبن .

ويجب بناء الحكم الصحيح على أسس المشاركة الحقيقية انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية، وليس انطلاقاً من الخلفيات الطائفية .

ويجب اجراء احصاء السكان دورياً على أسس علمية لا على اسس طائفية ، كما كان يجري في السابق .

ويجب تركيز الحكم على أسس وطنية، لا استبدال حكم طائفة عنصرية بحكم طائفة عنصرية مقابل .

ويجب بناء جميع المؤسسات العامة ، ابتداء من القمة حتى القاعدة ، وبدون اية استثناءات، دون

تفريق بين مواطن وآخر بسبب انتمائه الطائفي .

ويجب اخيراً اعلان ولادة لبنان العربي المبني على أسس العدالة والمساواة والديمقراطية .



# المحتويـــات


للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

# المراجع


١ - تاريخ لبنان الحديث — الدكتور كمال الصليبي — ١٩٦٧

٢ - تاريخ فلسطين الحديث — الدكتور عبد الوهاب الكيالي — ١٩٧٠

٣ - نظرية الثورة العربية — عصمت سيف الدولة — ١٩٧٠

٤ - الفكر العربي في عصر النهضة — البرت حوراني — ١٩٦٨

٥ - تاريخ لبنان (الطبعة الثانية) — فيليب حتى — ١٩٧٢

٦ - المردائيون - الجراجمة والموارنة — المطران جوزف دريان — ١٩٠٣

٧ - سطور من الرسالة — عادل الصلح — ١٩٦٦

٨ - الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠ — الدكتور وجيه كوثراني — ١٩٧٦

٩ - النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ - ١٩٤٥ — محمد جميل بيهم — ١٩٧٧

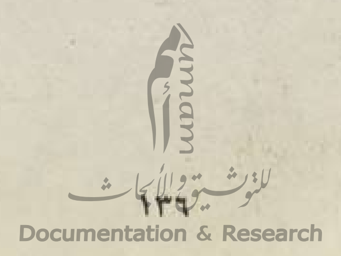
١٠ - دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن — الدكتور عمر فروخ — ١٩٧٧

١١ - فتوح البلدان (الطبعة الاولى) — البلاذري — ١٩٠١

١٢ ـ آراء وابحاث ـ منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٧ — أسد رستم — ١٩٦٧

١٣ ـ مبادىء القانون الدولي الخاص الجزء الاول ـ محاضرات ملقاة في كلية الحقوق ـ جامعة بيروت العربية — الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض

١٤ ـ أضواء توضيحية على تاريخ المارونية — الدكتور زكي النقاش — ١٩٧٠




للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

اعداد مكتب الابحــاث والدراسات

في التنظيم الطليعي



عــام ١٩٨٠